بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة و التمويل

دو المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

(بالتطبيق علي بك فيصل الاسلامي السوداني)

The rola of Accounting imformaton in making investment discisions

(Acase study at faisal Islamic bank).

اعداد الطلاب :

1/ عبدالله موسي الامين طه

2/ عبير عبيد ابشر حارن

3/ مصعب الجيلي عمر صالح

4/ مصعب محمد احمد محمدزين

5/ معاذ احمد علي محمد

6/ نمارق محمد مصطفي محمد

اشراف الدكتور :

زهير احمد علي

1437 هـ- 2016 م

اغسطس

إهداء

الي من رضي الله رضاها والجنة تحت اقدامها وعطف الدنيا من عطفها

الي من غرست في نفسي بذور الصبر والايمان واضاءت لي شموع الامل

الي التي ارضعاتتي حب الخير والفضيلة ..الي القلب الناصع البياض

الي من كان دعائها سر نجاحي . امد الله في عمرها ومتعها بدوام الصحة والعافية(امي الحبيبة)

الي امي

الي من فرض علينا معاملته باحسان وعطائه لنا جنة الزمان وتعليمه غاية الحب والايمان ..الي من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ..الي من علمني العطاءبدون انتظار ..الي من احمل اسمه بافتخار ..ارجو من الله ان يمد في عمرك ..وستبقي كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والي الابد .

الي ابي

الي القلوب الطاهره الرقيقة والنفوس البرئية ..الي رياحين حياتي

الي من رافقوني في السراء والضراء .انتم شموع احملها دائماً وبكم اذداد قوه وفخر مع خالص تمنياتي لكم بالتوفيق والازدهار .

اخواني واخواتي الاعزاء

الي اهلي واصدقائي الي اخوتي وزملائي ورفاق الدربالي كل من علمني حرفاً

الي كل من هيا لي الفرصة او ساهم في اجراء هذا الدراسة

الي اساتذتي مشاعل العلم والكفاح

اليكم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع إعترافاً بفضلكم .ووفاءاً لشخصكم .وتقديراًلكم .راجياً اسهاماً فيها لتطوير التنشية الاجتماعية

الشكر والتقدير

الشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين ..والصلاة والسلام علي حبيبنا ورسولنا وشافعنا يوم الدين ..واله واصحابه اجمعيين

اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الي الدكتور / زهير احمد علي الذي لم يدخر وسعاً في توجيهي وارشادي وابداء النصح في كل مراحل البحث ..متعه الله بالصحة والعافية ..

واسال الله ان يكتب له بذلك الاجر والثواب ..واقف عاجز عن مد حبال الشكر له ولا يسعني الا ان اقول وان شكرتم لاذيدنكم

والشكر اجزله موصول لكل من وقف وراء هذ العمل ومده لي يد العون والمساعدة لاخراج هذا البحث بصورته النهائيه.

كما اسري اسمي ايات الشكر والتقدير الي مكتبة كلية الدراسات التجارية جامعة السودان

ولكم مني اجمل ايات الشكر والتقدير اساتذتي الكرام بجامعة السودان كلية الدراسات التجارية وعلي وجه الخصوص قسم المحاسبة والتمويل

يعجز قلمي بكتابة مايدور بداخلي ولايطيع سوي ان اقول لكم مني جميعاً الشكر والتقدير

المستخلص

المستخلص

يهدف هذا البحث الى بيان أنظمة المعلومات المحاسبيةفي اتخاذ القرارات الاستثمارية. و بيان كيفية توثيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة و التعرف على مدى توافر عناصر الجودة المنشودة في مخرجات النظمالمحاسبية لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية. من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تصميم استبيان خاص بهذا في بنك فيصل الإسلامي السوداني (50 استمارة) . وأظهر البحث عدة نتائج منها أنالمستثمرون يدركون أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية ،يستخدم المستثمر المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للشركات والتي تعتبر غير كافية من وجهة نظر المستثمرين في ترشيد قرارتهم الاستثمارية بشكل مرتفع ، عدم نشر تقارير دورية، و عدم وجود تعليمات افصاح أكثر وضوحا فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية وفي نهاية البحث تم التوصل إلى عدد من التوصيات منها:وجوب تعزيز إدراك المستثمرين وقناعتهم بأهمية استخدام المعلومات المالية لترشيد قراراتهم الاستثمارية وتعريفهم بمزايا و أثر ذلك الاستخدام على قرارتهم المالية, و ذلك عبر تحفيز المستثمرين على الالتحاق بالدورات التدريبية لاكتساب المهارات الخبرة العمليةو المعرفةبالأمور والمعلومات المحاسبية،ضروره الاهتمام بنشر معلومات السوق والمعلومات المحاسبية الجوهرية وذلك بصفة مستقلة بالصحف الرسمية, أو عبر اصدار صحيفة متخصصة في هذا الموضوع، زيادة ثقة وقناعة المستثمرين في المعلومات المحاسبية وطرق إعدادها، وذلك عبر التنظيم السليم لمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات.

Abstract

This research aims to a statement of accounting information systems in making investment decisions. And a statement documenting how the computerized accounting information systems and to identify the availability of quality desired elements in the accounting systems output for the purposes of making investment decisions. In order to achieve the objectives of the research, special questionnaire was designed with this in the Faisal Islamic Bank of Sudan (Form 50). Find several results of which showed that investors are aware of the importance of accounting information to rationalize their investment decisions, the investor published financial information in the financial statements of the companies, which are not sufficient from the point of view of investors in the rationalization of investment their decisions are high is used, not to publish periodic reports, and the lack of disclosure instructions clearer with respect to the accounting information at the end of the search has been reached on a number of recommendations, including: the need to strengthen investors' perception and conviction of the importance of the use of financial information to rationalize their investment decisions and introduce them to the benefits and impact of such use on the financial their decisions, and through stimulating investors to access to training courses to acquire skills experience and knowledge of matters of accounting information, the need for attention to publish market information and accounting information is essential and that independently of official newspapers, or through the issuance of a specialized newspaper on this subject, increase confidence and convinced investors in the accounting information and methods of preparation, and through the proper regulation of the profession of accounting and auditing.

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	الاية	أ
2	الاهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المستخلص	د
5	**Abstract**	ه
6	فهرس الموضوعات	و
7	**فهرس الاشكال**	ز
8	**فهرس الجداول**	ح
	المقدمة	
9	ولاً : الاطار المنهجي	1
10	انياً : الدراسات السابقة	5
	الفصل الاول : مفاهيم واهداف وخصائص المعلومات المحاسبية	
11	المبحث الاول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبية	20
12	المبحث الثاني : ماهيه اتخاذ القرار	34
	الفصل الثاني : القرارات الاستثمارية	
13	المبحث الاول : قرارات الاستثمار	41
14	المبحث الثاني : دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي	58
	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
15	المبحث الاول : نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني	68
16	المبحث الثاني : تحليل البيانات	83
	الخاتمة	
17	النتائج	101
18	التوصيات	10
19	المراجع	10
20	الملاحق	108

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	نسبة الاستجابة	83
(2/2/3)	معامل الفا كرنباخ لثبات عبارة الاستبانة	84
(3/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق النوع	85
(4/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الاكاديمي	86
(5/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي	87
(6/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق المهني	88
(7/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي	89
(8/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة	90
(9/2/3)	لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة	92
(10/2/3)	الفروق بين الاجابات علي كل عبارة من عبارات الفرضية الاولي	93
(11/2/3)	لايستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار	95
(12/2/3)	لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات علي عبارة من عبارات الفرضية الثانية	96
(13/2/3)	التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثالثة	98
(14/2/3)	لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات علي عبارة من عبارات الفرضية الثالثة	98

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	85
(2/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الاكاديمي	86
(3/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	87

(4/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	88
(5/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	90
(6/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	91

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	85
(2/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الاكاديمي	86
(3/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	87
(4/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	88
(5/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	90
(6/2/3)	التوزيع التكرري لافراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	91

اولاً : الاطار المنهجي

تمهيد :

إن المعلومات المحاسبية النابعة عن النظام المحاسبي، وكما هو معروف يجب أن تتمتع بجودة عالية وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كي يستطيع أصحاب المصالح اعتمادها لأجل اتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لحاجة كل منهم.

كما أن المعلومات المحاسبية تعد عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج التي لها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المنشآت، لذلك سعت المنشآت إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المنشآت، وذلك لضمان وصول المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وتؤديnظم المعلومات دوراً حيوياً في دعم الأنشطة للمنشآت سواء أكانت أنشطتها تهدف أو لا تهدف إلى تحقيق الأرباح.

والآن ومع تقدم العلم، ودخولنا في عصر تكنولوجيا المعلومات بدأت جميع المنشآت تسعى وبشتى الطرق للحصول على أحدث ما توصل إليه العلم من تقنيات متطورة علها تساعدها في الخوض في عالم العولمة، والدخول والمنافسة في الأسواق العالمية، وبات من الضروري أن تحدّث آليات نظم المعلومات المحاسبية بشتى الطرق والوسائل التكنولوجية كي تلبي رغبات أصحاب المصالح بشكل عام، ورغبات الإدارة في الاستثمار بشكل خاص.

قامت المنشآت ومنذ عقدين من الزمن على حوسبة أنظمة معلوماتها المحاسبية بشكل متسارع ومتطور كي تواكب عالم العولمة، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، وسيسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى التعرف على نظم المعلومات المحاسبية وأثرها

في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الأنظمة المحاسبية المحوسبة، لعله يسهم في إلقاء الضوء على حقائق جديدة وبالتالي اقتراح التوصيات المناسبة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في دراسة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والخصائص بغرض وبيان مدى توافر عناصر الجودة في مخرجاتها لأجل اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة التي تتكون منها هذه النظم.

ويمكن حصر عناصر مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

1- هل تتمتع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بخاصية التوقيت الملائم لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
2- هل تتمتع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بخاصية القدرة على التنبؤ لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
3- هل تتمتع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بخاصية التغذية العكسية لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
4- هل تتمتع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بخاصية صدق التعبير لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
5- هل تتمتع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بخاصية الحيادية لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
6- هل تتمتع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بخاصية التثبت من المعلومة لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
7- هل تتمتع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بخاصية القابلية للمقارنة لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
8- هل تسهم عملية تحديث وصيانة الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في جعل المخرجات ذات جودة عالية لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

1- خدمة فئات عديدة تستخدم النظم المحاسبية في ترشيد قراراتها، وهذه الفئات هي مدير و الشركات, ورؤساء الأقسام، ومدققو الحسابات والمحاسبون وكافة الجهات المستفيدة من المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي.

2- الكشف عن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وماهية عناصر ها وخصائصها ومدى ترابط هذه العناصر مع بعضها بعضاً .

3- المشكلات التي تواجهها لتوفير الجودة المنشودة في مخرجاتها لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- بيان أنظمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2- بيان كيفية توثيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

3- التعرف على مدى توافر عناصر الجودة المنشودة في مخرجات النظم المحاسبية لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية.

فرضيات الدراسة:

اعتمد هذا البحث على مجموعة من الفرضيات سيتم صياغتها في الشكل الآتي:

1- المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الاستثمار.

2- لا يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير.

3- توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار.

منهجية الدراسة:

1. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

2. المنهج الإستنباطي لتحديد مشكلة الدراسة وبعض الفرضيات

3. المنهج الاستقرائي لإختبار الفرضيات

4. المنهج الوصفي التحليلي

الحدود الزمانية للدراسة : 2015-2016.

الحدود المكانية : بنك فيصل الإسلامي السوداني

ثانياً الدارسات السابقة :

1/ دراسة دلال, خليل الكخن ، [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع الإجراءات الرقابية المتبعة في دائرة الحاسوب في البنك المركزي الأردني، وفي نظامه المحاسبي الإلكتروني، ومقارنتها بالإجراءات الرقابية التي يجب أن تتبع، بما يمكن من تدقيق إجراءاته الرقابية وا ٍتباع أحدث الطرق العلمية في تطبيق هذه الإجراءات، وقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة الإجراءات الرقابية المحاسبية في الانظمة المالية الإلكترونية، حيث ركزت الدراسة على تتبع إجراءات الرقابة المحاسبية بنوعيها الرقابة العامة والرقابة على التطبيق في دائرة الحاسوب, وفي النظام المحاسبي الإلكتروني, ودراسة النظام المحاسبي الإلكتروني في البنك المركزي الأردني وتحديد الإجراءات الرقابية المتبعة في مراحل النظام سواء مرحلة المدخلات أم مرحلة المعالجة للبيانات أم مرحلة المخرجات، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- إن الإجراءات الرقابية المحاسبية المتبعة في دائرة الحاسوب في البنك المركزي الأردني وفي نظامه المحاسبي الإلكتروني تعد كافية لتحقيق الدقة والسرعة في المعلومات المستخرجة نتيجة لمعالجة البيانات المدخلة وفقاً لإجراءات رقابية واضحة ومحددة.

ب- إن إجراءات الرقابة العامة الخاصة بدائرة الحاسوب بحاجة إلى استكمال بعض نواقصها، ولا سيما انه لم يتو أفر قسم تدقيق داخلي مؤهل لمتابعة هذه الإجراءات.

ج- إن إجراءات الرقابة على التطبيقات كافية وجيدة وتضمن دقة وصحة المعلومات المستخرجة نتيجة معالجة البيانات المدخلة إلى النظام.

---

[1] دلال خليل الكخن ،الرقابة المحاسبية في ظل الأنظمة الإلكترونية وتطبيقاتها في البنك المركزي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة الأردنية، عمان، 1987/ 1988.)

2) دراسة ياسر جاموس [2]

هدفت الدراسة إلى التعرف بنظم المعلومات المحاسبية الآلية، وعملية تدقيقها بالتركيز على استخدام الحاسوب بوصفة وسيلة أساسية لتنفيذ عملية التدقيق.

وهذه دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية السورية المستخدمة الأنظمة المحاسبية إلكترونيا وعددها (63) شركة صناعية تم توزيع استبانة على مديري دائرة الحاسوب،وتطرقت الدراسة إلى نوعية الرقابة على النظم وتدقيقها، إلى بيان ضرورة تقييم نظم المعلومات التي تستخدمها الشركة، وضرورة قيام المدقق بالكشف عن نقاط الضعف التي يواجهها في هذه النظم، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- عدم ارتقاء عملية التدقيق التي يتبعها المدقق في الجهاز المركزي للرقابة المالية في سوريا إلى مستوى معقول من التطور في استخدام الحاسوب.

ب- عدم وجود إدارات متكاملة تختص بالحاسوب في أغلب شركات عينة الدراسة.

ج- جميع أجهزة الحاسوب التي تمتلكها شركات عينة الدراسة متقادمة فنيا ولا تحقق الجدوى الاقتصادية منها.

د- يقتصر استخدام أجهزة الحاسوب الموجودة لدى شركات عينة الدراسة على تنفيذ عمليات حسابية بسيطة جدا كاحتساب رواتب وأجور العاملين.

3) دراسة الحديثي عماد صالح نعمة [3] :

---

[2] ياسر جاموس ،مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة حلب، سوريا، 1991)

[3] عماد صالح نعمه ،تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات التي تستخدم الحاسوب، دراسة ميدانية على المؤسسات المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة الأردنية، عمان، 1993)

هدفت الدراسة إلى تقويم درجة متانة إجراءات الرقابة الداخلية العامة، والتطبيقية في المؤسسات المالية والمتمثلة في الرقابة التنظيمية والرقابة على الوصول إلى النظام، والرقابة على التوثيق وتطوير النظم الرقابية على أمن البيانات والملفات، والرقابة على المدخلاتو التشغيلو المخرجات. كما هدفت إلى فحص العلاقة بين درجة متانة الأنظمة الرقابية الداخلية المستخدمة وحجم المؤسسات قياساً إلى كل من: رأس المال وعدد العاملين في قسم الحاسوب، وعدد العاملين في المؤسسة، وعدد الأقسام في المؤسسة وعدد الأقسام المستفيدة من قسم الحاسوب. وهدفت أيضا إلى فحص العلاقة بين إجراءات الرقابة الداخلية وكل من عمر المؤسسة وعمر قسم الحاسوب وعدد التطبيقات، والمستوى الوظيفي لمدير قسم الحاسوب، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- إن هنالك ضعفا في تطبيق إجراءات كل من: الرقابة التنظيمية والرقابة على الوصول إلى بيانات النظام والرقابة على أمن البيانات والملفات والرقابة العامة.

ب- إن هنالك تطبيقاً متوسطاً لإجراءات الرقابة على كل من: خطوات التوثيق وتطوير النظم والرقابة على التشغيل والرقابة التطبيقية والرقابة الداخلية.

ج- إن هنالك تطبيقاً عالياً لإجراءات الرقابة على المدخلات والمخرجات.

د- إن العلاقة طردية بين كل من: عمر المؤسسة ورأس المال وعدد العاملين في المؤسسة وعدد العاملين في قسم الحاسوب وعدد الأقسام في المؤسسة وعدد الأقسام المستفيدة من قسم الحاسوب وعمر قسم الحاسوب , وكل من: الرقابة على التوثيق والرقابة العامة والرقابة الداخلية.

هـ- لا يعتمده تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية أو عناصرها بالارتباط التنظيمي أو المستوى الوظيفي لمدير قسم الحاسوب.

و- إن هنالك اهتماماً متوسطاً بتقويم نظم الرقابة الداخلية الذي يجري من جهة خارجية، واهتماماً متوسطاً بإجراء التقويم الدوري لنظم الرقابة الداخلية، سواء من داخل المؤسسة أم من خارجها.

4) دراسة رايدة مراد خالد مصلح : [4]

حيث صمم الباحث استبانة وزعت على كافة مستخدمي نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية وعددهم (150)موظفاً , وتم توزيعا كذلك على كافة المديرين ورؤساء الأقسام الذين تتطلب طبيعة عملهم الرجوع إلى معلومات محاسبية وبلغ عددهم (55)موظفاً . تم استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات اعتماداً على التحليل بالنسب, والانحرافات المعيارية للإجابات.

هدفت الدراسة إلى تتبع أثر المعالجات الآلية في أنظمة المعلومات المحاسبية، من خلال المدخلات والمعالجات والمخرجات. كما هدفت كذلك إلى معرفة الأسس والضوابط المستخدمة في المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية في دائرة الجمارك مقارنة بالأسس والضوابط التي يجب أن تتبع، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- فيما يتعلق بتحقيق مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في بيئة المعالجة الآلية لمتطلبات التعليمات المالية وجد:

- أن هناك عدم اكتمال في عملية التعامل مع بعض المصادر بالطريقة التقليدية.

- أن إدخال البيانات وتسجيلها في الحسابات يحقق نسبة عالية من المصداقية في المعلومات المستخرجة من نظم المعالجة الآلية.

- أن البرامج والتطبيقات المستخدمة في تنفيذ العمليات المحاسبية قوية، وتأخذ بالاعتبار

[4] رايده مراد خالد مصلح ، أثر المعالجات الآلية على أنظمة المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية في دائرة الجمارك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة آل البيت، المفرق، 1998/1997.)

ضرورة عدم السماح بتغيير أو إدخال بيانات مدخلة مسبقا لنظم المعالجة الآلية، إلا بشروط محددة في البرنامج.

- أن المراقبة على العمليات المنفذة لم تصل إلى المستوى المطلوب.

- أن الالتزام بالشروط العامة التي تمثل وجود بيانات واضحة وصحيحة يدل على وجود تدقيق جيد على مصادر البيانات.

2- فيما يتعلق بتحقيق المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية لمتطلبات معايير التدقيق الدولية التي تتعلق بدراسة وتحليل النظم المحاسبية في بيئة المعالجة الآلية:

- وجود درجة رضا عالية من قبل أصحاب المصالح على مخرجات النظام.

- ان نظم المعلومات المحاسبية تأثرت إلى حد كبير بالمعالجة الآلية للبيانات.

- أن دائرة الجمارك تعنى بتطوير نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية.

- وجود مشاركة فاعلة من قبل المحاسبين في الدائرة في تصميم أساليب المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية.

5) دراسة رمضان عبد الهادي حامد [5]

هدفت الدراسة إلى قياس أثر كل من العوامل البيئية والعوامل التنظيمية وطرق صنع القرار في نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وهذه الدراسة تطبيقية, حيث صمم الباحث استبانة وزعت على مجموعة من المديرين والمحاسبين في الشركات عينة الدراسة، واعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات مستخدما برنامج (spss) لمعالجة البيانات معتمداً على

[5] رمضان عبد الهادي حامد ،العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة الأردنية، عمان 1999)

مستوى دلالة (أهمية) (5%) والذي يقابلة مستوى ثقة (95%)، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- وجد أن هنالك علاقة بين العوامل البيئية، ونظم المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة عينة البحث لا تأخذ هذه العوامل باهتمام كاف، كما أنها لا تعي بشكل كاف دور البيئة وأهميتها.

ب- لا يوجد أي علاقة بين العوامل التنظيمية ونظم المعلومات المحاسبية، والسبب هو عدم وعي الشركات عينة البحث بمدى مساهمة هذه العوامل والمتمثلة في (اللامركزية والتكامل والبيروقراطية) في إحداث الأثر الكبير في خصائص نظم المعلومات المحاسبية.

ج- وجد أنه كلما زاد تعقيد المهام زادت الحاجة إلى اللامركزية، وفي ظل هذه الظروف سيصبح نظام المعلومات المحاسبي أكثر تعقيداً وأكثر حساسية ويؤدي إلى التكامل في المعلومات التي يمنحها.

د- وجد أن هنالك علاقة بين نماذج اتخاذ القرار ونظم المعلومات المحاسبية، حيث إن الشركات تراعي المدى البعيد عند اتخاذ القرار لمواجهة الظروف المستقبلية غير المعروفة في الوقت الحاضر.

6) دراسة الحلو برهان صباح [6]

دفت هذه الدراسة إلى إثبات أن البنوك التجارية في الأردن لن تستطيع الاستمرار بالعمل أو التنافس إذا لم تستخدم تكنولوجيا الحاسب الآلي والاتصالات بفاعلية في أداء أعمالها المختلفة، كذلك سعت هذه الدراسة إلى تقديم صورة عن واقع أنظمة المعلومات والاتصالات المستخدمة في البنوك الأردنية من خلال استقصاء آراء مديري التخطيط

الحلو برهان صباح ، أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة آل البيت، الأردن، 2000)

الاستراتيجي، ومديري التسويق، ومديري تكنولوجيا المعلومات في هذه البنوك وذلك من خلال استبيان صممة الباحث، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- أن الاستثمار في تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات يؤدي إلى خفض التكاليف.
ب- أن الاستثمار في تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات، يؤدي إلى زيادة أرباح البنوك، وزيادة إقبال المودعين وأعدادهم، ورفع مستوى الخدمة المقدمة للزبائن، وا ٍظهارها بشكل لائق.
ج- لا تستطيع البنوك أن تستمر بعملها وتوفير الخدمات لعملائها دون استخدام تكنولوجيا الكمبيوترو الاتصالات.

7) دراسة ، سامي السيد دفع الله سلامه [7]

تناولت الدراسة اثر العولمة الاقتصادية على انظمة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات كما تمثلت مشكلة الدراسة في أن هل العولمة لها أثر مباشر على أنظمة المعلومات المحاسبية في طريقة استخدام النظام والنتائج المترتبة عليها . وهل العولمة الاقتصادية تجعل من التقاريرالمالية أدوات إتصال لجهات خارجية يبحث عن معلومات أكثر موضوعية وشفافية . وهل إستخدام التقنية المتطورة يؤدي إلى تحسين كفاءة التقاريرالمالية ومساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة .أما أهداف البحث فتمثلت في الآتي :

- السودان على أعتاب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويترتب على هذا الانضمام بعض الاجراءات حتى تصمد المؤسسات التجارية أمام المنافسة العالمية
- المستثمر الاجنبي ينظر الى المعلومات المحاسبية أنها هي المحدد الرئيسي لاتخاذ قراره في الاستثمار في هذه المؤسسات التجارية .

[7] سامي السيد دفع الله سلامة ، أثر العولمة الاقتصادية على نظم المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات : دراسة تحليلية الخرطوم : (جامعة السودان -. تطبيقية للمؤسسات التجارية في السودان / سامي السيد دفع الله سلامه ؛ مصطفى نجم البشاري العلوم والتكنولوجيا ، الدراسات التجارية ، 2008)

- الدور الايجابي للمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار. ويبرز دور القوائم والتقارير المالية في امداد الادارة بالمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار ورسم الخطط المستقبلية للمنشاة .
- دور الاداريين والموظفين والارتقاء بكفاءة العمل الاداري ونجاحها في تحقيق أهدافها القومية العامة للدولة التي تهتم بكل جديد متطور. والتعرف على وجهات النظر للادارة الحالية في هذه المؤسسات وكذلك اقتراحاتهم وتوصياتهم بشأن أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بما فيها قرارات الاستثمار حتى يمكن وضع القر ار المناسب .
- كفاءة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار هي ضرورة حتمية مستقبلية في كافة القطاعات عموماً , نظراً للتقدم السريع في تكنولوجيا المستقبل في كافة نواحي العمل والنشاط وتعقيد عملية اتخاذ القرارات مع كبر حجم واتساع القطاعات وانتشارها.
- دور التكتلات والاندماجات وكذلك خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام وأثرها على نظام المعلومات المحاسبية . يعتمد البحث على مجموعة من الفروض التي تناولها الباحث لإثباتها ومقارنتها بالنتائج المستخلصة من البحث في النقاط التالية :
- أن العولمة لها أثر مباشر على أنظمة المعلومات المحاسبية في طريقة استخدام النظام والنتائج المترتبة عليها .
- العولمة الاقتصادية تجعل من التقارير المالية أدوات اتصال لجهات خارجية يبحث عن معلومات أكثر موضوعية وشفافية .
- استخدام التقنية المتطورة يؤدي إلى تحسين كفاءة التقارير المالية ومساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة .اتبع الدارس لإغراض هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدا على المصادر لجمع البيانات والمعلومات الثانوية, وعلى وسيلة الاستبيان في جمع البيانات والمعلومات الأولية توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :
- نجد المؤسسات التجارية تتفق على ان نجاحها عالمياً هو فتح سوقها المحلي على كل العالم وا زالة كل القيود في وجه المنافسة العالمية و تتفق على زيادة رأس المال لتقوية موقفها التنافسي و فتح فروع أجنبية يقوى موقف المؤسسة التجارية لأنها تنقل التكنولوجيا الحديثة بجانب الخبرة في المجال المحاسبي

- الخصخصة و الاندماج لمواجهة أى منافسة خارجية يعتبرا الخيار الافضل وان مقررات لجنة بازل تحقق كفاية رأس المال لحماية المؤسسة من الانهيار وتقلبات الاقتصاد ادت الى تطور نظام المعلومات المحاسبى فى المؤسسة
- المؤسسات التجارية نجد نظام معلوماتها المحاسبي يؤهلها و لامانع لها من انضمام السودان للمنظمة . وحتى تصمد المؤسسة امام المنافسة العالمية لابد من بعض الاجراءات على نظام المعلومات المحاسبي اذا انضم السودان للمنظمة.
- معايير المحاسبة الدولية ساعدت على ربط فروع المؤسسة والنتيجة استفاد المستخدمون من التقارير المالية وهذا مؤشر جيد حيث المؤسسات تريد ان تواكب التغير.
- مصلحة الضرائب لاتجد معاناة في تحديد الربح الخاضع للضريبة وذلك لأن القوائم المالية المعدة موضوعية وشفافة . والذي يريد الاستثمار في هذه المؤسسات يجد كل التحفيز لما تعرضه هذه القوائم المالية من موضوعية وشفافية .والدائنون يجدون المصداقية والموضوعية والشفافية لما تعرضه التقارير المالية لتحقيق أهدافهم. وأن التقارير المالية التي تعدها المؤسسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وجدت رضا من المنظمات الدولية في موضوعيتها وشفافيتها.
- برنامج محاسبة محوسب لتنفيذ العمليات المحاسبية واعداد التقارير المالية ساهم بدرجة عالية في تحسين كفاءة التقارير المالية وساعد المستخدم في اتخاذ القرار الرشيد. ووجود برنامج محاسبة محوسب يربط كل فروع المؤسسة بشبكة الحاسوب والانترنت والنتيجة أدى إلى تحسين كفاءة التقارير المالية ومساعدة المستخدم في اتخاذ القرار السليم .
- نجد المؤسسات لم تطبق ادخال البصمة على الانترنت للعاملين وكذلك اقساط ديون المؤسسة لم تسدد للموردين بواسطة الانترنت دون سحب شيكات او تحويل على المصرف مما يدل على ان هذه الخدمة لم تصل بعد للمؤسسة وهي مطبقة في بعض دولنا العربية . كما اوصت الدراسة بالاتي :
- التكتلات الاقتصادية والاندماجات في المنطقة مهمة لمواجهة زحف تحديات العولمة من جانب والاستفادة من الاستثمارات الضخمة من جانب آخر . ويكون نظام المعلومات المحاسبي موضوع على اساس عالمي وتقنية عالية -2 . لابد من

الاستفادة من ادخال التقنيات من الدول العربية المجاورة او الدول المتقدمة بادخال التقنيات الحديثة ينعكس ذلك ايجابا على المؤسسة في تطوير نظام معلوماتها المحاسبي

8) محمد شمس الدين شريف نصر [8]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد عدم الدراية لمحتويات المعلومات المحاسبية لدى الكثير من مستخدمي القوائم المالية له تأثير سلبي علي إتخاذ القرار، والاعتماد علي مصادر المعلومات غير المحاسبية تؤثر علي القرارات الاستثمارية، وايضاً تدني جودة المعلومات المحاسبية وعدم القدرة علي فهم محتوي المعلومات لدي الكثير من مستخدمي المعلومات تؤثر علي اتخاذ القرارات الاستثمارية .هدفت الدراسة الى معرفة مدى فعالية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار، توفير المعلومات المحاسبية فى سوق الخرطوم للاوراق المالية يمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، وتحديد المعلومات غير المحاسبية التي يستعين بها المستثمرون فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ودرجة اعتمادهم عليها .تأتي أهمية الدراسة من خلال رفع درجة الوعي للمتعاملين بسوق الخرطوم للاوراق المالية بأهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها ومدي إسهامها في تفعيل إستثماراتهم، ومحاولة تفعيل دور سوق الخرطوم للأوراق المالية فى ملائمة ومصداقية وا إكتمال المعلومات المحاسبية ومدى قابليتها للفهم من قبل المستثمرين .توصلت الدراسة إلي عدة نتائج اهمها أن المستثمر بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمد علي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراره الاستثماري، وتقليل مخاطر الأستثمار يعتمد بشكل اساسي علي المعلومات المحاسبية المنشوره بسوق الخرطوم للاوراق المالية .توصلت الدراسة إلي عدة توصيات اهمها زيادة جوده المعلومات المحاسبيه المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية

[8] محمد شمس الدين شريف نصر . دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية : دراسة ميدانية لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية / محمد شمس الدين شريف نصر ؛ هلال يوسف صالح .- الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، 2014 .

يؤثرعلي تقليل مخاطر الأستثمار، والعمل علي نشر المعلومات المحاسبية بسوق الخرطوم للأوراق المالية في الوقت الملائم حتي لاتفقد قيمتها.

9) ،مواهب محمد الحسن بخيت [9]

تناولت الدراسة مشكلة نقص المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المشهورة للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية حيث يتم إعداد هذه القوائم بعد شهرين أو ثلاثة أشهر الأمر الذي يترتب عليه تأخير حصول المستثمرين من الحصول علي المعلومات التي تمكنهم من أتخذ قرارتهم المالية بالإضافة الي محدودية المفصح عنها . تأتي أهمية الدراسة من أهمية القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية في تلبية احتياجات مستخدميها و معالجة القصور في هذه القوائم حتى تفيء باحتياجات المستثمرين وغيرهم من المعلومات المحاسبية التي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري و تعزيز الثقة في القوائم المالية المنشورة .تمثل هدف الدراسة في التعرف علي أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية والتعرف علي سوق الخرطوم للأوراق المالية وما يعانيه من إشكالات في توصيل المعلومات للمستثمرين وزيادة الوعي الاستثماري .بنيت الدراسة علي الفرضيات الأتية -: الأولي : أن معلومات القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تعد احد المصادر المهمة التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .الثانية : في أن الإفصاح الكافئ في القوائم المالية المنشورة يعطي ثقة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية .الثالثة :

---

[9] مواهب محمد الحسن بخيت ، فتح الرحمن الحسن منصور .دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية:دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية – (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،الدراسات التجاريه،2008.)

أن المستثمرين يحتاجون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية للمعلومات المحاسبية المعدة من قبل الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في الوقت المناسب . اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي من خلال دراسة الحالة التي تناولت سوق الخرطوم للأوراق المالية وأثر المعلومات المحاسبية علي اتخاذ القرارات الاستثمارية .تمثلت حدود الدراسة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في العام 2006م اشتملت الدراسة علي ثلاثة فصول تناولت الفصل الأول القوائم المالية المنشورة وخصائص المعلومات المحاسبية كما تناول الفصل الثاني قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وأثر المعلومات المحاسبية وتناول الفصل الثالث الدراسة الميدانية . أظهرت نتائج الدراسة إن معلومات القوائم المالية المنشورة هي المصدر الأساسي للحصول علي المعلومات بغرض الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية وأن الهدف الأساسي لجودة المعلومات المحاسبية هو توفير أكبر قدر من المعلومات الموثوق فيها للمستثمرين في اتخاذ القرار الرشيد . أوصت الدراسة بضرورة متابعة سوق الخرطوم للأوراق المالية لشركات الوكالة لتحليل البيانات وعرضها بشكل يجعل الإطلاع عليها سهلاً للمتعاملين وضرورة نشر الوعي المحاسبي والثقافة المحاسبية للمستثمرين والمدخرين.

10) مصطفي آدماية آدم عبد الله .[10]

تناول البحث نظم المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد واتخاذ قرارات التمويل في السودان (دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية)، حيث تمثلت مشكلة البحث في عدم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد واتخاذ قرارات التمويل .تمثلت أهداف هذا البحث في بيان مفهوم وأهداف نظم المعلومات المحاسبية، وأيضاً التعرف على مفهوم وأهمية قرارات التمويل، وكذلك معرفة دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد واتخاذ

[10] عبد الله مصطفى آدمايه آدمنظم المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد واتخاذ قرارات التمويل : دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية / مصطفي آدماية آدم عبد الله ؛ بابكر إبراهيم الصديق (الخرطوم : جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا ، الدراسات التجارية ، 2009)

قرارات التمويل .اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في تحديد محاور البحث ووضع الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث، والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، والمنهج الوصفي لاستخدام أسلوب دراسة الحالة وذلك لمعرفة دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد واتخاذ قرارات التمويل .تحقيقاً لأهداف البحث يسعى الباحث لاختبار الفرضيات الآتية -1 -:ترتبط القرارات المتعلقة بالتمويل في سوق الخرطوم للأوراق المالية بحجم ونوعية المعلومات المتوفرة للإدارة -2 .استخدام المعلومات المحاسبية الملائمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يؤدي إلي ترشيد قرارات التمويل -3 .تعتمد معظم الإدارات في سوق الخرطوم للأوراق المالية على الحكم الشخصي في عملية اتخاذ القرارات .قد تم إثبات فرضيات البحث ومن ثم التوصل إلي النتائج الآتية -1 -ارتباط قرارات التمويل في سوق الخرطوم للأوراق المالية بكمية ونوعية المعلومات المتوفرة لدى الإدارة والمعلومات التي توفرها القوائم المالية -2 .عدم الإفصاح التام عن المعلومات في سوق الخرطوم للأوراق المالية يعتبر من مؤشرات قصور القوائم المالية -3 .تعتبر القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها بناءاً على المعلومات الملائمة المتوفرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية قرارات رشيدة .

-4يعتبر تكامل المعلومات المحاسبية مع المعلومات الأخرى في سوق الخرطوم للأوراق المالية (معلومات الوسطاء والسماسرة) أمر ضروري في عملية اتخاذ القرار الاستثماري .

-5اعتماد معظم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية على الحكم الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري -6 .يتضح أن هناك علاقة قوية ومتداخلة بين المعلومات المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية واتخاذ القرارات بإعتبارها إحدى الركائز التي يستند عليها عند اتخاذ القرارات ذات الطبيعة المالية .من أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث -1 -:العمل على تحديد المعلومات التي يستعين بها المستثمر بالإضافة إلي المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرار الاستثماري -2 .البحث عن السبل التي تسهم في توسيع قاعدة المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية -3 .الاهتمام

بآراء وملاحظات المشاركين في سوق الخرطوم للأوراق المالية -4 .القوائم المالية تمثل وسيلة عرض ملائمة للمعلومات المالية والمحاسبية، وأيضاً توفر معلومات يمكن الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات -5 .عقد ندوات ومحاضرات للجمهور بخصوص الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية -6 .توصيات لبحوث مستقبلية: المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار والتمويل في البنوك، المعلومات المحاسبية ودورها في تحديد أسعار الأسهم والسندات للشركات المدرجة في البورصة

هيكل البحث :

الفصل الأول : مفاهيم وأهداف وخصائص المعلومات المحاسبية

المبحث الأول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني : ماهية اتخاذ القرار

الفصل الثاني : القرارات الإستثمارية

المبحث الأول :قرارات الإستثمار .

المبحث الثاني : **دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار المالي**

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذه تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني .

المبحث الثاني : تحليل البيانات .

الخاتمه : النتائج ، التوصيات ، المراجع

الفصل الأول

مفاهيم وأهداف وخصائص المعلومات المحاسبية

المبحث الأول : مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

تعريف نظام المعلومات المحاسبية

وظائف نظام المعلومات المحاسبية

أهداف نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني : ماهية اتخاذ القرار

مفهوم اتخاذ القرار و أهميته

أنواع اتخاذ القرار

عملية اتخاذ القرار

مقدمة:

ان حل المشاكل اليومية المرتبطة بالمؤسسة الاقتصادية تتم بواسطة اتخاذ القرار المناسب و ذلك بتوفير البدائل اللازمة و الاختيار المناسب و الموافق لتلك المشاكل , حيث أن عملية اتخاذ القرار تتم بوجود بيانات و معلومات صادقة و مناسبة وغير بسيطة و هذا لبلوغ الاهداف .ومن هنا نتطرق لاشكالية البحث التالية:

- مفهوم نظام المعلومات المحاسبية؟ ماهية اتخاذ القرار؟ مدى تأثر اتخاذ القرار بالمعلومات؟

المبحث الأول

مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

تعريف نظام المعلومات المحاسبية

مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولية عن توفير المعلومات المالية و الكمية لجميع الادارات و الاقسام و الأطراف الأخرى ، و عليه و يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها " ذلك النظام الفرعي الذي يحول البيانات المحاسبية الى معلومات محاسبية ضرورية لتدعيم عملية صنع القرار".

هو نظام فرعي داخل المؤسسة يقوم بتجميع البيانات (المالية وغير المالية) وتحليلها و تبويبها و معالجتها و تحويلها الى معلومات و تقدم هذه المعلومات الى الأطراف مختلفة داخل المؤسسة وخارجها و ذلك بهدف مساعدة الأطراف في اتخاذ القرار المتعلق بها.[11]

ومن التعريفين السابقين يمكن أن نصنف نظام المعلومات المحاسبي و فق الشكل التالي :

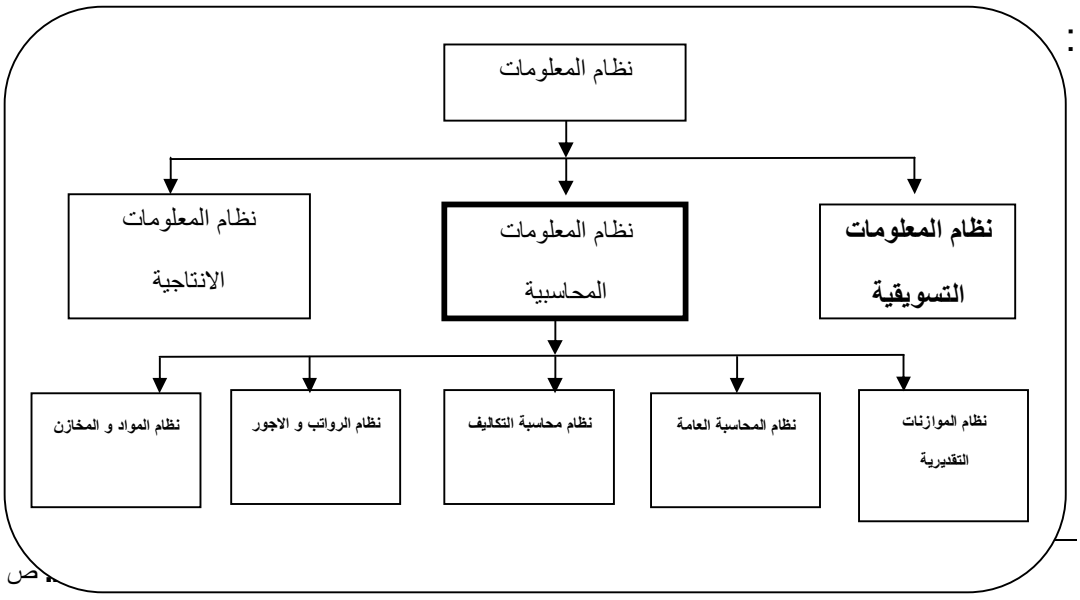

[11] ص 204

الشكل : علاقة النظام بالأنظمة الفرعية الأخرى12

وظائف نظام المعلومات المحاسبية :

جمع و تخزين البيانات المتعلقة بأنشطة المنفذة من المنشأة و المصدر و الاحداث المتأثرة بهذه الانشطة سواء كانت داخلية أو خارجية ذات الاهتمام بما يحدث في المنشأة.

معالجة وتحويل البيانات الى معلومات نافعة في إتخاذ القرارات تمكنها من التخطيط و التنفيذ ومراقبة نشاطها .

يزود المنشأة برقابة ملائمة لحماية أصولها .

تلبية الحاجات من التقارير للجهات الحكومية ومصالحها ، المستثمرين و المقرضين أو المستفيدين منها.

- الوصول الى المعلومات بالتوقيت المناسب و بكفاءة.
- تقليل الأخطاء في العمليات.

أهداف نظام المعلومات المحاسبية :

يهدف نظام المعلومات المحاسبية الى توفير المعلومات لتلبية احياجات مستخدميه المختلفين داخل المؤسسة يعملون في مختلف المستويات الادارية ، أو خارجين كالعملاء و الجهات الحكومية وغيرهم ، ومن أهدافه:

---

[12] **د.أحمد حلمي جمعة وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الاردن ،ط1،2003.ص14 ،ص 15 .**

توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات و المهام اليومية:

تقوم المؤسسة الاقتصادية بالعديد من الاحداث الاقتصادية مثل عمليات البيع . الشراء..الخ تعالج هذه العمليات وفق نظام المعلومات المحاسبية و فق مجموعة من الخطوات اين يتم انتاج معلومات محاسبية ومالية تخدم الادارة والاطراف الخارجية المهتمة بنشاط المؤسسة.

خدمة المستويات الادارية المختلفة :

يقوم نظام المعلومات المحاسبية بتوفير معلومات مفيدة للمدييرين في كل المستويات الادارية بهدف اعداد خطط مستقبلية واتخاذ القرار او معالجة المشاكل ، الاستخدام الامثل للموارد المتاحة . كما أنه يوفر معلومات للمستثمرين الخاليين و المراقبين و البنوك ...الخ.

اعداد تقارير الاداء الاداري :

توصيل المعلومات الملائمة لكافة مستويات الادارة من اعداد تقارير دورية مكتوبة تهدف لقياس مدى نجاح وفشل الادارة في تحقيق الاهداف للمؤسسة . كما أنها توفر خاصية الرقابة على المدى القصير.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

من المهم جداً أن نتذكر، بأن المعلومات المحاسبية، وبغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون نابعا من النظام اليدوي، أو من النظام المحوسب يجب أن تتمتع بعدة خصائص نوعية، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار.

فـلا بـد أن تتصـف بـبعض الخصـائص التـي يطلـق عليهـا خصـائص المعلومـات المحاسـبية وهذه الخصـائص هـي التوقيـت الملائـم والقـدرة علـى التنبـؤ والتغذيـة الراجعـة والصدق في التعبير والحيادية والتثبت من المعلومة والمقارنة)[13]

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية فـي ترشـيد قـرارات المسـتفيدين الخـارجيين الرئيسـيين. أي إن المعلومـات الجيـدة هـي تلـك المعلومـات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. [14].

إن توافر هذه الخصائص في التقارير المالية يكون ذا فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات وأهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي:

1- الملاءمة (Relevance).

2- الموثوقية (Reliability).

ومن الأمور المهمة، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات).

وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القرار ي المستخدم، وطبيعة ومصادر

[13] Schroeder, G. Richard, Myrtle W. Clark and Jack M. Cathey, *Accounting Theory and Analyses,* John Wiley & Sons, Inc. 2001

[14] الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990

المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتو افرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتو افرة لدى متخذ القرار.

حيث نجد أن خصيصة فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخصيصة القاعدة العامة التي تعتمد على خصيصة الملاءمة وخصيصة الموثوقية. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

1- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

2- يكون للمعلومات قدرة تنبئيَّة.

3- يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا تو افر مجموعة من الخصائص الفرعية هي: (Bodnar , Jeorge H,William S 1995)

1- إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).

2- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

3- أن تكون المعلومات حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة.

قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خصيصة متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما:

1- اختبار مستوى الأهمية.

2- اختبار التكلفة/ المنفعة.

يغلب على هذين القيدين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة). حيث نجد إن الأهمية النسبية لكل خصيصة سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر. فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضاً على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتو افرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خصيصة قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

من المهم جداً أن نتذكر، بأن المعلومات المحاسبية، وبغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون نابعا من النظام اليدوي، أو من النظام المحوسب يجب أن تتمتع بعدة خصائص نوعية، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار.

فلا بد أن تتصف ببعض الخصائص التي يطلق عليها خصائص المعلومات المحاسبية وهذه الخصائص هي التوقيت الملائم والقدرة على التنبؤ والتغذية الراجعة والصدق في التعبير والحيادية والتثبت من المعلومة والمقارنة [15]

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين. أي إن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات

[15] Schroeder, G. Richard, Myrtle W. Clark and Jack M. Cathey, *Accounting Theory and Analyses,* John Wiley & Sons, Inc. 2001

الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. [16].

إن توافر هذه الخصائص في التقارير المالية يكون ذا فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات وأهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي:

3- الملاءمة (Relevance).

4- الموثوقية (Reliability).

ومن الأمور المهمة، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات).

وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القرار ي المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتو افرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتو افرة لدى متخذ القرار.

حيث نجد أن خصيصة فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخصيصة القاعدة العامة التي تعتمد على خصيصة الملاءمة وخصيصة الموثوقية. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

4- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

5- يكون للمعلومات قدرة تنبئيَّة.

---

[16] الشيرازي عباس مهدي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص194، 195، 199. عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص18

6- يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا تو افر مجموعة من الخصائص الفرعية هي: ([17])

4- إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).

5- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

6- أن تكون المعلومات حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة.

قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خصيصة متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما:

3- اختبار مستوى الأهمية.

4- اختبار التكلفة/ المنفعة.

يغلب على هذين القيدين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة). حيث نجد إن الأهمية النسبية لكل خصيصة سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر. فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضاً على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتو افرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خصيصة قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص

[17] Bodnar, Jeorge H and William S. Hopwood; *Accounting Information System*,Englewood Cliffs, N. J. Prentice-Hall 1995

مستخدميها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

مفهوما الملاءمة والموثوقية:

أولاً : الملاءمة: تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة. أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

1- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

2- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

3- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

4-تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات ([18]).

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب.إذ إن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوافر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة. ([19]).

---

[18] الشيرازي عباس مهدي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص194، 195، 199. عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص18

[19] Hendrickson, S. Eldon. and Michael F. Van Breda, *Accounting Theory*, Fifth Edition,Irwin / McGraw-Hill 1992.

مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خصيصة الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية الآتية:

أ- التوقيت الملائم: أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ إنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيراً في التأثير في قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب، لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائماً محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوافر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

ب- القدرة على التنبؤ: وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبئيَّة، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكانياته وقدراته في هذا المجال.

ج- القدرة على إعادة التقييم: ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خصيصة تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

ثانياً : خصيصة الموثوقية: تتعلق خصيصة الموثوقية بأمانة المعلومات وا ٍمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وا ٍن كانت الأخيرة متطابقة شكلاً ومضموناً مع الحسابات

المدققة.إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي: (أ) الصدق في التمثيل، (ب) إمكانية التثبت من المعلومات، (ج)حيادية المعلومات.

أ) الصدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر - صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبراً عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- تحيز في عملية القياس أي طريقة القياس سواء أكانت توصل إلى نتائج موضوعية أو لا.
- تحيز القائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

ب) إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات،وتعني في المفهوم المحاسبي تو افر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. وهذه الخصيصة تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خصيصة تحقق لنا

تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

ج) حيادية المعلومات، وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخصيصة ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية؛ بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني

ماهية اتخاذ القرار

مفهوم اتخاذ القرار و أهميته [1]

1. **مفهوم القرار :** يعرف القرار الاداري بانه اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة .

[1] **د.**حسين بلعجوز ، مرجع سبق ذكره، ص **98** ص**100**

ويعرف كذلك بأنه اختيار أنسب و ليس امثل البدائل أمام القرار لانجاز الهدف أو الاهداف الموجودة , أو حل المشكلة التي تنتظر الحل المناسب.

كما عرف أيضا بأنه ...ذلك التصرف الشعوري الذي يرمي الى اختبار او استعمال احسن و سيلة للوصول الى غايتها أو استعدامها لتحقيق هدف ما .

ويعرف الدكتور عبد الغفار حنفي عملية اتخاذ القرارات بأنها هي عملية اختيار بديل من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة.

- أما الدكتورة نادرة أيوب فتعرفها بأنها العملية التي تبني على الدراسة والتفكير الموضوع للوصول إلى القرار المعين أي الاختيار بين البدائل.

ويحدد بارنارد (Barnard) مفهوم عملية اتخاذ القرار بأنها عملية الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون [2]

2. أهميته: من الناحية العلمية :

تعتبر القرارات الادارية وسيلة علمية و فنية حتمية ناجعة لتطبيق السياسات و الاستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية و علمية .

تلعب القرارت الادارية دورا مهما , في تجسيد , تكييف , تفسير و تطبيق الأهداف و السياسات و الاستراتيجيات العامة في المنظمة.

تؤدي القرارات الادارية عن طريق عملية اتخاذ القرار , دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الادارية عن طريق استعمال و سائل علمية و تكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الاداري .

[2] جمعة محرم والخطيب، محاسبة الإدارة ونماذج العمليات في اتخاذ القرارات، مصر، **1999**، ص**28.**

من الناحية العملية :

تكتشف القرارات الادارية عن سلوك و موقف و الرؤساء الاداريين , و تكشف عن القوى و العوامل الداخلية الضاغطة على متخذي القرار . الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات , و التحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف و الضغوط مستقبلا بصورة حسنة.

تعتبر القرارت الادارية وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة القادة و الرؤساء الاداريين في القيام بالوظائف و المهام الادارية المطلوب تحقيقها و إنجازها , بأسلوب علمي وعملي .

تعتبر القرارات الادارية ميدانا واسعا للرقابة الادارية.

أنواع اتخاذ القرار :

1) تصنيف القرارات حسب سيمون (H.SIMON)

قرارات مبرمجة :

تعتبر قرارات مبرمجة , لأن معايير الحكم فيها عادة ما تكون واضحة , و غالبا ما تتوفر المعلومات الكافية بشأنها و من السهل تحديد البدائل فيها , و يوجد تأكد نسبي بشأن البدائل المختارة ,و هي قرارات متكررة روتينية و محددة جيدا . لها اجراءات معروفة و محددة مسبقا للتعامل معها .

قرارات غير مبرمجة:

عادة ما تظهر الحاجة لاتخاذها عندما تواجهة المؤسسة المشكلة لأول مرة ولا توجد خبرات مسبقة بكيفية حلها, و لاتوجد معايير واضحة لتقييم البدائل . و الاختيار بينها , و لذلك فإن الظروف التي تسود هذه الحالة هي ظروف عدم التأكد بشأن بدائل نتائج

التصرفات البديلة , و نتيجة لهذه الخصائص , فان كل قرار يتم صنعه وفقا لمتطلبات و ظروف و خصائص المشكلة , و لاتوجد أنماط موحدة لحل هذا النوع من المشكلات، ويمكن لمتخذ القرار في هذه الحالة استخدام حكمه الشخصي و تقييمه و رؤيته للمشكلة ، و هي قرارات غير متكررة وكل منها له طبيعته المميزة و غالبا ما تكون على درجة من الأهمية ، و التمييز بين النوعين من القرارات موضحة في الشكل التالي :

أساسيات التفرقة	قرارات مبرمجة	قرارات غير مبرمجة
طبيعتها	روتينية و متكررة	غير منتظمة وغير متكررة
معايير الحكم فيها	واضحة	يمكن استخدام الحكم الشخصي
تحديد البدائل	سهلة	تتسم بنوع من الصعوبة
ظروف اتخاذ القرار	تأكد	عدم تاكد نسبي
الاجراءات	محدد	غير محدد مسبقا
المعلومات	متوفرة	قليلة جدا وغير كافية
أدوات الحل	الطرق الكمية وبرامج الحاسوب الجاهزة	الخبرة ، برامج الحاسوب المتطورة

الجدول رقم 1:تصنيف القرارات

عملية اتخاذ القرار :

أولاً : تحديد المشكلة :

يساعد الإسلوب المعياري في تحليل المعلومات التي تختص بالأداء الفعلي والأداء المخطط أو المعياري من الكشف عن وجود مشكلات في النظام والتي تواجهه المؤسسة ، مما يتيح على متخذ القرار له ومعرفة في هذا السياق من تحديد المشكلة من منظور المقارنة مع ماهو مخطط له واستيعابها وفهمها والتعبير عنها بطريقة تقنية أو عملية أو بلغة فنية محددة تتيح لبقية أفراد المنظمة أهل الإختصاص وتبادل المعارف والأداء حولها .

ثانياً : تحديد البدائل :

وهي البحث عن الحلول الممكنة التي تستطيه حل هذه المشكلة كل حسب بطريقته يفتح المجال لمتخذ القر ار مجال المفاضلة .

ثالثاً : تقييم البديل :

وهو تصنيف هذه الحلول وفق العناصر والخصائص التي تشترك فيها والمطلوب منها ترخيصها ضمن معايير تتيح الإنصاف في المقارنة مثل : العائد والتكلفة ، الثمن ، أو المردودية .

رابعاً : اختيار البديل الأفضل اتخاذ القرار :

وهو آخر مرحلة من مراحل اتخاذ القرار وهو اتخاذ القرار وهو اختيار حل واحد من مجموعة من البدائل طبعاً المحقق للهدف والأفضل من ناحية المعيار الذي ينتمي له لكن الجدير بالإدارة اتباع نوع معين من الرقابة للتأكد من فاعلية هذا القرار ، والرقابة هناهي

بمثابة التغذية العكسية لقرارات لاحقة من هذا القبيل من أجل تحسين وترشيد قرارته مستقبلاً أو قرارات تصحيحية للقرارات التي سبقت .

2) **تصنيف القرار حسب نوع المشاركة**:[1]

ونعني بهذا التصنيف من يخول لهم القانون بصنع القرارات داخل المنظمة والآثار التي تترتب عن ذلك:

2-1-قرارات فردية: وهي التي يقوم باتخاذها مدير واحد بصفته المسؤول الأول في المنظمة والقانون يسمح له باتخاذها كقرارات المتعلقة بالتوظيف والترقية والفصل.

2-2-قرارات تنظيمية: وهي التي يشارك في اتخاذها العديد من المديرين واللجان في الاجتماعات من قواعد عامة ملزمة تطبق على عدد غير محدود من الأفراد مثل إصدار اللوائح وتحديد السلطات الواجب إتباعها.

1) **تصنيف القرار حسب المستويات الإدارية** :[20]

3-1- قرارات إستراتيجية : هي تلك القرارات التي تتأثر بمحيط المنظمة الخارجي وعلاقتها المتبادلة ومدى التفاعل معه.

أو هي تلك التي تهدف إلى تغيير أهداف الشركة في المدى الطويل والشكل العام المرغوب للمنظمة في المستقبل وبعبارة أخرى هي القرارات التي تحدد ما سوف تكون عليه المنظمة في المستقبل مثل حجمها أو مركزها التنافسي أو حصتها السوقية.

الإدارة العليا هي المسئولة عن هذا لنوع من القرارات ومن أبرز خصائصها كونها نادرة التكرار وتتعلق بالمنظمة ككل وتتخذ في حالة عدم التأكد.

---

[1] منصور البدوي، دراسات في أساليب الكمية واتخاذ القرارات، دار الجامعية، **2000**، ص**48.**

[20] نادرة أيوب، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر التوزيع، الأردن، **1997**، ص**45.**

3-2-قرارات تكتيكية: هي القرارات الوظيفية التي يتم اتخاذها في مستوى الإدارة الوسطى للوصول بالأنشطة الوظيفية المختلفة في المنظمة كالإنتاج والتسويق ووظيفة الموارد البشرية وغيرها إلى الأداء الأمثل، وتتميز بكونها تتعلق بالأنشطة قصيرة الآجل وتنطوي على درجة مقبولة من التأكد وهي تكون عادة أقل غموضا وتعقد وأقل تكرار مثل اتخاذ القرار يخص وضع مصلحة المراقبة على جميع الخطوط الإنتاج، المالية، الإدارة ...الخ.

أو قر ار يخص اختيار برنامج معلوماتي خاصة بالمحاسبة.

3-1-تشغيلية: وهي المتعلقة بالتأكد من أن المهام والأنشطة قد تم تنفيذها بكفاءة وفعالية وهي تهدف لتسيير الأمور العادية وحل المشاكل اليومية وهي قرارات كثيرة التكرار مثلا قرار تحديد الكمية اللازمة من المادة الأولية من أجل وضع المخزون في معدل الآمان حساب أجور العمال وتوزيعه وقرار مراقبة جودة المنتج.

عملية اتخاذ القرار :

أولا: تحديد المشكلة :

يساعد الاسلوب المعياري في تحليل المعلومات التي تختص بالاداء الفعلي و الاداء المخطط أو المعيار من الكشف عن وجود مشكلات في النظام و التي تواجه المؤسسة , مما يتيح على متخذ القرار في هذا السياق من تحديد المشكلة من منظور المقارنة مع ما هو مخطط له و معرفة مكان الخلل و استعابها و فهمها و التعبير عنها و وصفها بطريقة تقنية أو علمية أو بلغة فنية محددة تتيح لبقية أفراد المنظمة أو أهل الاختصاص من فهمها و تبادل المعارف و الاراء حولها.

ثانيا: تحديد البدائل :

و هي البحث عن الحلول الممكنة التي تستطيع حل هذه المشكلة كل حس بطريقته مما يفتح المجال لمتخذ القرار مجال المفاضلة.

ثالثا: تقييم البديل

و هو تصنيف هذه الحلول وفق العناصر و الخصائص التي تشترك فيها و المطلوب منها تلخيصها ضمن معايير تتيح الانصاف في المقارنة مثل: العائد و التكلفة , الزمن و المردودية .....الخ.

رابعا: اختيار البديل الافضل (اتخاذ القرار)

و هو اخر مرحلة من مراحل اتخاذ القرار و هو اختيار حل واحد من مجموعة من البدائل طبعا المحقق للهدف و الافضل من ناحية المعيار الذي ينتمي له , لكن الجدير بالادارة اتباع نوع معين من الرقابة للتأكد من فاعلية هذا القرار , و الرقابة هنا هي بمثابة التغذية العكسية لقرارات لاحقة من هذا القبيل من أجل تحسين و ترشيد قرارته مستقبلا , أو قرارات تصحيحية للقرارات التي سبقت.

الفصل الثاني

المبحث الأول :قرارات الإستثمار.

تعد قرارات الإستثمار من أهم القرارات المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الإستثمارية، والغالب في هذه القرارات إن الإدارة المالية تلجأ لها أملا في زيادة العائد على الإستثمارات أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

ماهية قرارات الإستثمار :

تعريف القرارات الإستثمارية:

هو ذلك القرار الذي يقوم على إختيار البديل الإستثماري الذي يعطي أكبر عائد إستثماري من بين بديلين أو أكثر[21]

تنحصر قرارات الإستثمار في إختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبلية . [22]

خصائص القرارات الإستثمارية:

أي قرار ينطوي على عدد من الخصائص ومن أهمها :[23]

- غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لد ا رسة الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فتراتزمنية متباعدة.
- إستراتيجي يحتاج إلى آداة تمد البصر إلى المستقبل
- استراتيجي يحتاج إلي أداة تمد البصر إلي المستقبل.

[21] عبد المطلب عبد الحميد، د ا رسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، .مصر،2006 ،ص 38

[22] ص 69 2004 الأردن، والتوزيع،عمان، للنشر رق ا الو المتقدمة، المالية الإدارة الزبيدي، محمود حمزة

[23] الحميد مرجع سابق ص 39 عبد المطلب عبد

- دائماً إلي أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالباً بدرجة معينة من المخاطر.

أنواع القرارات الإستثمارية:

للقرارات الإستثمارية الكثير من التصنيفات ومن أهم هذه التصنيفات وأكثرها شيوعا التصنيف الآتي [24] :

- قرارات تحديد أولويات الإستثمار :ويتم إتخاذ القرار الإستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الإستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية إختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الإستثمار طبقا للأولويات التي يحددها إهتمامات كل مرحلة فإذا إعتبر أن العائد على الإستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل طبقا لهذا المدخل.

- قرار قبول أو رفض الإستثمار :وفي هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لإستثمار أمواله في نشاط معين أو الإحتفاظ بها، أي قبوله للفرصة أو رفضها لعدم إمكانية التنفيذ.

- قرارات الإستثمار المناعة تبادليا :وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الإستثمار ولكن في حالة إختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يكمن المستثمر من إختيار نشاط آخر.

القرارات الإستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد :

يمكن إتخاذ القرارت في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة وذلك راجع لتوفر المعلومات والدراية بالمستقبل ونتائجه، أما في ظروف المخاطر فيتم إتخاذ القرارات الإستثمارية في ظل المخاطرة وذلك يرجع لقلة المعلومات المتوفرة، أما القرارات

[24]. المرجع السابق ، ص 43-45 .

الإستثمارية التي تتم في ظروف عدم التأكد تعتبر مقامرة وغير مستحبة حيث تعتمد على الخبرات وذلك يعود لعدم توفر الحد الأدنى للمعلومات.

- **القرارات الإستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي و الكمي :**

حيث يمكن أن نجد قرارات إستثمارية تعتمد على التحليل الوصفي وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة ولكن واقعنا العملي يفرض علينا الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

3/ سلوك السوق المالية بوجود معلومات ممتازة : [25]

يتمكن الأشخاص الذين يحصلون على معلومات أكثر من غيرهم أن يفهموا سلوك السوق بسرعة وهذا يسمح لهم بالقيام بتنبؤات جيدة على الأسعار المستقبلية ومنه تحقيق الأرباح على الأشخاص الذين ليست لديهم المعلومات الكافية فهم ينتظرون إستعمال كل المعلومات لفهم السوق ومنه تحقيق بعض الأرباح إن أمكن ذلك ، إن وجود المطلعين في السوق المالي يحقق بعض التعديلات في توازنه ويتجلى هذا فيما يلي :

- كون المستثمرين يتحملون أخطار ضعيفه لأن حصولهم على المعلومة يسمح لهم بفهم المستقبل بصفة جيدة على عكس الذين ليس لديهم هذه المعلومة ، وبالتالي فليست لديهم إمكانية تخفيض الإخطار إلا بعد استعمالها من قبل المستعملين .
- بإمكان غير المطلعين المساهمة في إختلال التوازن ، هذا عن طريق ملاحظة سلوك المطلعين واستعمال المعلولمة المستنتجة من هذه الملاحظة وبالتالي في المشاكل الناجمة عن التقليد ، إن لم تعكس هذه المعلومة حقيقة قيمة الأوراق فإن السوق سيتحمل خسائر إضافية .

[25] Patrick artus, adomalies surles marches finance 1990,P120

- كون تعلق الطلب على الأوراق المالية ذات الخطر بتحركات الأسعار أو إشارات المطلعين يحدث هذا الإستقرار مادام امتصاص الصدمات يكون أسهل بتحركات الطلب .

- كون تأثير سعر التوزان يخطر الإشارات التي يعطيها المطلعون الذين لا يتأخرون استعمال إشارة خاطئة وهذا ما ينعكس مباشرة على سعر التوازن .

خامساً :خصائص المعلومات المحاسبية وقيودها :

هناك عدة خصائص تميز المعلومات المحاسبية والتي يمكن على ضوئها التميز بين المعلومات الأكثر منفعه والمعلومات الأقل منفعه لأغراض اتخاذ القرارات كما أن هناك جمله من القيود التي يجب أن تجتازها المعلومة المحاسبية حتى يمكنها أن تتضمن كافة الخصائص الضرورية.[26]

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

الخصائص النوعية هي الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين عند اتخاذ قراراتهم .

الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية :

تعتبر خاصية الثقة والملائمة من المواصفات الرئيسية بالنسبة للمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة وهذه المواصفات تعتبر المعلومات المقيدة عن المعلومات الأقل منفعه .

الملائمة :

المعلومات لكي تكون مفيدة من جهة نظر المستخدم لها ، يجب أن تكون ملائمة لإحتياجات اتخاذ القرارات الإقتصادية ، وتتوافر خاصية الملائمة في المعلومات عندما

[26] سليمة نشتنر ، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الإستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر ، مذكرة قدمت ضمن متلطبات نيل شهادة الماجستير في فرع المالية (المدرسة العليا للتجارة 2005) ،ص 65-71

تؤثر على القرارات الإقتصادية المستخدمة عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الآنية أو الحالية أو المستقبلية أو تاكيد أو تصحيح تقيماتهم الماضية والملائمة تعني ان ترتبط بالنتيجة المرغوب تحقيقها ويستلزم ذلك أن تكون للمعلومات القدرة للتأثير على العمل المرغوب ، ولضمان ذلك ينبغي أن تكون المعلومات متاحة في الشكل الملائم والوقت المناسب وبما أن هناك درجات مختلفة من المنفعه ، فهناك أيضاً درجات مختلفة لملائمة المعلومات لأغراض متعددة ودور المحاسبة في هذا المجال هو توفير المعلومات الأكثر ملائمة للإستخدام المعين مع أنها قد تكون أقل ملائمة لإستخدام آخر ، فالمعلومات الملائمة تساعد متخزي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة .

: 2-1-1إمكانية الإعتماد على المعلومات[27]

يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الإقتصادية والأحداث التي تعبر عنها ، وتتوافر خاصية إمكانية الإعتماد على المعلومات عندما تكون خالية من الخطأ والتحيز ومعروفة بأمانة وأن تكون هذه المعلومات قابلة للتحقيق ولكي تكتسب المعلومات المحاسبية الثقة من جانب المستخدمين يجب توفر هذه الصفات ، أمانة التعبير ، الحيادية القابلة للتحقيق والكمال .

1-2-1-1أمانة التغير :

يجب عرض المعلومات المحاسبية بأمانة بحيث تعبر الأرقام عن الموارد والأحداث بصدق دون تزيف أو تمويه ، وهذا يعني ان تعبر المعلومات بأمانة عن المعاملات والأحداث ومن العوامل الهامه ، المؤثرة في أمانة العرض ضرورة الإهتمام بالمحتوى دون الشكل فلكى تعبر المعلومات بأمانة عن المعاملات والأحداث الأخرى التي قصد أن تمثلها فإنه يجب عرض المعلومات والأحداث الأخرى وفقاً لجوهرها وواقعها الإقتصادي

[27] محمود عبد ربه محمد ، طريقه الي البورصة (الدار الجامعية ، الأسكندريه 2000) ، ص 138

وليس فقط شكلها القانوني فمثلاً اذا تمت عملية بيع أو تنازل عن ملكية بعض الأصول إلي طرف آخر بموجب اتفاق قانوني مع بقاء حق الإنتفاع للمؤسسة فإنه من الضروري الإفصاح عن استمرار الإنتفاع وبخلاف ذلك تكون الحقيقة غير كافية .

2-2-1-1قابلية التحقق :

حتى تكون المعلومات المحاسبية قابله للتحقق ويجب أن تكون لها دلاله محدده وأن يكون لها استقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو إستخدامها فإذا قام ثلاثة مراجعيين قانونين بالتحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم حالية معينة واذا استخدموا نفس أساليب القياس انتهى كل واحد منهم الي نتيجة تختلف عن الآخر فمثل هذه المعلومات غير قابلة للتحقق ويصعب الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

2-2-1-1الحيادية :

لكي تكون المعلومات من الممكن الإعتماد عليها في أن تكون محايدة وغير متحيزة لصالح مجموعة من الأفراد وعند الصياغة أو تطبيق المعايير المحاسبية يركز الإهتمام على ملائمة المعلومات وا مكانية الإعتماد عليها وليس على الإنتاج الإقتصادي المتوقع من استخدام قاعدة محاسبية معينة .

2-2-1-1الكمال :

لكي تكون المعلومات من الممكن الإعتماد عليها فالمعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة فالحذف يمكن أن يجعل المعلومات خاطئة ومضللة وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليها .

2-1الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية :

من البديهي أن استخدام اساليب محاسبية مختلفة يجعل القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الإقتصادية غير قابلة للمقارنة فالمعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة

تكون مفيده اذا امكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالمؤسسات الأخرى فإختلاف الأساليب يعطي نتائج متباينه هذا يؤدي لنتائج مضللة حول تخصيص الموارد الإقتصادية فإن استخدام أساليب محاسبية يتيح فرصة للتعرف على اوجه الشبه والإختلاف في الظروف المحيطةة بالمؤسسة فالشبه والإختلاف لا يعني شيء اذا كانت أسس القياس [28] متباينه يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة لكي يتعرفوا على اتجاهات ادائها ومركزها المالي ولكي يقيموا المركز المالي والتغيرات في المركز المالي لتلك المؤسسات لذلك فقياس وعرض الأثر المالي للمعاملات والأحداث المتماثلة يجب إجراءه بطريقة متسقة داخل المؤسسة وبطريقة متسقه عبر الوحدات المختلفة وبالتالي يحتاج المستخدمون إلي معرفة السياسات المحاسبية المختلفة المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأي تغير في تلك السياسات واثار ذلك التغير[29] أي لابد من ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تسخدمها المؤسسة لتحقيق القابلية للمقارنة .

2-2-1الإتساق :

ويقصد به الثبات والإنتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلي أخرى داخل المؤسسة وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج المؤسسة على مر الزمان ويحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تعبير الأساليب والقواعد المحاسبية ولا يعني الثبات عدم تغير الطرق المحاسبية فالمتغيرات البيئية قد تفرض على المؤسسة تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تستخدمها مما يؤدي إلي توفير معلومات أفضل لأغراض القرارات ولكن مع ضرورة الإفصاح عن أي تغيير وبيان أثره على الدخل في الفترة المحاسبية التي تم فيها هذا التغيير .

---

[28] أحمد محمد نور ، تصميم وإدارة النظام المحاسبي (مؤسسة شباب الجامعة ، 2000)ص 44

[29] مرجع سابق ،ص ص 44- 46

3-1خصائص مرتبطة بالمستخدمين :

هناك مواصفات ترتبط بالمستخدمين للقوائم المالية مثل درجة الفهم فهذا ضروري لتكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة لمتخذي القرارات .

فالمعلومات لن تكون مفيده في اتخاذ القرار اذا لم يتم فهمها ولو كانت المعلومات ملائمة وموثوق بها وتعتمد درجة الفهم على مواصفات المستخدم والمواصفات الخاصة بالمعلومات .

فالتقارير والقوائم المالية تقدم للمستخدمين الذين لهم قدر معقول من الفهم للأنشطة الإقتصادية والذين لديهم الرغبة في دراسة المعلومات المقدمة بقدر معقول من الإهتمام .

:2قيود المعلومات الماحسبية :

حتى يمكن توفير المعلومات بالخصائص السابقة الذكر ينبغي أن تجتاز قيود هي:[30]

2-1الأهمية النسبية للمعلومة :

ويقصد بها الأهمية النسبية لعنصر او حدث معين بالمحاسبون لا يهتمون كثيراً بالعناصر التي يكون تأثيرها ضيئلاً على نتائج العمليات فعلى سبيل المثال هل يجب تسجيل تكلفة مبراة الأقلام أو تكلفة أو تكلفة سلة المهملات ضمن حسابات الأصول ثم استهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية فمع أن هنالك أكثر من فترة محاسبية سوف تستفيد من استخدام هذه الأصول فإنه وفقاً لمفهوم الأهمية يجب الإعتراف بتكلفة هذه العناصر كمصروفات ولو بإعتبارات المحاسبة عن استهلاك أصول تكلفتها منخفضة جداً يعتبر أمراً مكلفاً للغاية فضلاً عن ذلك فإن تأثير هذه العناصر على نتائج العمليات سوف يكون عديم الأهمية .

[30] محمد عبد ربه محمد ، مرجع سابق ، ص ص 141-142

ويمكن الحكم على أهمية عنصر معين إذا كان هناك توقع معقول بأن معرفة هذا العنصر أو أثره على نتائج القياس والتقويم يمكن أن يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية ، فأهمية عنصر معين تعتبر مسألة نسبية فما يكون مهماً بالنسبة لمؤسسة معينة قد لا يكون مهماً بالنسبة لمؤسسة أخرى فأهمية عنصر ما لا تعتمد على مقدار فقط ولكن تعتمد أيضاً على طبيعته وعلاقته بباقي العناصر.

2-2العلاقة بين تكلفة المعلومة والمنفعه المتوقعه منها :

تعتبر المعلومات سلعة كأي سلعة أخرى من حيث أن قيمتها يجب أن تزيد عن التكلفة لتكون هذه المعلومات مرغوب فيها وتتمثل تكاليف المعلومات في تكاليف تجميع البيانات ومراجعتها أو كذلك تكاليف نشرها وتحليلها ، أما منفعتها فتتمثل في قدرة المعلومات على تحسين عملية اتخاذ القرار ولذلك فإنه عند اتخاذ الإنتاج أو الحصول على مزيد من المعلومات أن يؤخذ في الإعتبار معيار تكلفة هذه المعلومات والمنفعه المتوقعة منها . فعند إعداد القوائم المالية للأغراض الخارجية هناك قيد يحكم سلوك المحاسب في هذا الصدد وهو ضرورة تحليل العلاقة بين تكلفة مزيد من المعلومات والمنفعه المتوقعة منها وعموماً فإن تحليل هذه العلاقة يعتبر أمراً صعباً لأنه بالرغم من إمكانية قياس تكاليف المعلومات إلا أنه يعصب في كثير من الأحوال قياس المنفعة المتوقعة منها لصعوبة التعبير عنها كمياً .

2-3التحفظ عند إجراء القياس والتقويم المحاسبي :

ويعني التحفظ اتباع درجة من الحرص عند ممارسة الأحكام المطلوبة لإجراء التقديرات اللازمة في ظل ظروف عدم التأكد لدرجة أن الأصول أو الدخل لا يقرر عنهما يزيد عن اللازم والالتزامات أو المصروفات لا يقرر عنهما بأقل من اللازم على ذلك فممارسة التحفظ لا تسمح على سبيل المثال بخلق احتياجات سرية أو مخصصة أكثر من اللازم

لأن القوائم المالية سوف لا تكون محايده وبالتالي لا تتوافر فيها خاصية إمكانية الإعتماد عليها ويعتبر التحفظ من القيود التقليدية التي خضع لها المحاسب وهو بصدد تطبيق المباديء المحاسبية المتعارف عليها ، ووفقاً لهذا القيد يجب أن يكون المحاسب أكثر حيطة وحذر عند قياس نتيجة الأعمال وتقويم عناصر المركز المالي وعادة يكون للتحفظ أهمية كبيرة عندما تنطوي الأمور على تقديرات واحكام شخصية وفي مثل هذه الحالات يجب أن تعتمد تقديرات المحاسب على المنطق السليم وأن يختار الأساليب المحاسبية التي لا تؤدي إلي ذكر الحقائق بأكبر أو أقل من قيمتها ويعني هذا القيد من ناحية أخرى أنه اذا كانت هنالك خسارة متوقعة يجب أن تؤخذ في الإعتبار وا ٍذا كانت هناك أرباح متوقعة لا تؤخذ في الإعتبار ومن الأمثلة العملية لمفهوم التخطيط في المحاسبة :تقييم المخزون السلعي بالقيمة الأقل من التكلفة أو سعر السوق .

احتياجات المستثمرين من المعلومات :

تتوقف فعالية المعلومات المحاسبية على مدى ما توفره من احتياطات مستخدميها بما يساعدعن في إتخاذ القرارات الإستثمارات المناسبة وتصل المعلومات من المنتج إلي المستخدم مباشرة عن طريق قنوات الإتصال الرسيمة أو بواسطة مجموعة من الوسطاء ويتم إعداد هذه المعلومات في ضوء مجموعة من القواعد والقوانين ويتمثل في الشركة التي تصدر قوائم مالية عن نتائج أعمالها متضمنة المعلومات والبيانات اللازمة للمستخدم .

2-3وسطاء المعلومات :

ويتمثلون في مجموعة من الأفراد والجهات التي تحصل على هذه المعلومات لتحليلها وتقديمها إلي المستثمر أي تمثل المصادر الوسيطه للمعلومات وتتضمن المحللين الماليين وسماسرة الأوراق المالية و مروجي الأسهم سواء في صورة أفراد أوا شركات مالية .

3-3القوانين والتعليمات :

والتي تحكم عملية إنتاج المعلومات وتمثل فيما تفرضه القوانين الخاصة بالشركات بخصوص هذه الشركات ، قوانين البورصات فيما يتعلق بالمعلومات والبيان يجب على الشركات المسجلة في البورصة أن تنشرها على مساهميها أو على المستثمرين بصفة عامة .

3-4مستخدم المعلومات :

هناك العديد من المهمين والمستخدمين للمعلومات المحاسبية وبالتالي تتعدد احتياجاتهم من المعلومات ومن بين مستخدمي المعلومات المستثمرين ، المقرض ، العاملين ، المحللين الماليين ، المتصلين بنشاط الأعمال "البنوك "الحكومة ، الجمهور.

وتعتبر المستثمرين سواء كانت أفراد أو شركات من أهم المجموعات التي تعتمد على القوائم المالية وتتضمن هذه المجموعة حملة الأسهم الحاليين والمرتقبين وحملة السندات وأيضاً الأوراق القابلة للتحويل .

- 4أنواع المعلومات المطلوبة ومصادرها :

تعتبر إستمرارية التعامل في الأسواق المالية نتيجة تفاعل أوامر الشراء والبيع الخاصة بالمستثمرين ، وتقوم على أساس توافر معلومات عدة مستويات من المعلومات التي يمكن المستثمر من تقييم الأوراق المالية واختيار ما يعظم منخفضة.

ويمكن تصنيف المعلومات التي تستخدم كإطار لتحليل الأوراق المالية حسب البيئة الي معلومات تتعلق بالبيئة الخارجية ومعلومات البيئة الداخلية ، المعلومات التي تتعلقل بالبيئة الخارجية التي تعبر عما يقع خارج نطاق الشركة وهي المرتبطة بالسوق والإقتصاد الوطني والصناعة ، بينما تمثل المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية تلك التي تقع داخل نطاق الشركة ومرتبطة بها سواء من حيث وضعها في السوق أو هيكل استثماراتها أو

خصائصها التشغيلية ونتيجة عملياتها أي أنه يمكن القول ان المعلومات اللازمة للقرارات الإستثمارية تنقسم إلي الأنواع الموالية :

4-1المعلومات الإقتصادية العامة والبيئية :

وتتمثل في المعلومات المتعلقة بالنظام الإقتصادي والأحداث الجارية سواء كانت اقتصادية ، سياسية أو إجتماعية وترتبط هذه المعلومات بالبيئة الخارجية المحيطة .وهذه المعلومات تتضمن مؤشرات عديدة منها معدلات النمو الإجمالية للإقتصاد الوطني المؤشرات النقدية معدلات التضخم بالإضافة إلي الوضع الحالي المتوقع للإقتصاد الوطني بصفة عامة والأسواق المالية بصفة خاصة ، واهتمام المستثمر وعية بهذه الجوانب البيئة تزيد من قوته على اتخاذ القرارات الأكثر رشدا .

4-2معلومات عن الصناعة :

وهذه المعلومات تكون أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بصناعة ما والشركات التي تعمل بها فلكي يختار المستمثر مجال ما للإستثمار لابد أن يكون على ما يحدث فيه ومؤشراته المختلفة ومن هذه المعلومات على سبيل المثال :استمرار معدلات نمو الصناعة ، الطب على منتجاتها ، اتجاهات الإنتاج بها على المدى القصير والطويل الإتجاه العام لأرباح هذه الصناعة .

4-3معلومات عن الشركة :

وهي المتعلقة بالبيئة الداخلية للشركة وتمثل العديد من المعلومات منها :

- معلومات عن وضع الشركة في السوق كمركزها التنافسي واستراتيجتها التسويقية .
  معلومات خصائصها التشغيلية مثل طبيعة وثبات مراحل الإنتاج .

- هيكل ومكونات تكلفة المنتوج والنمو الإبتكارات .
- معلومات عن هيكل الإستثمارات طويل الأجل وهيكل التمويل والدافعة المالية والدافعة التشغيلية .
- معلومات عن نتائج التشغيل مثل معدلات نمو واستقرار المبيعات والإيردات . هوامش الربح معدلات العائد على الإستثمار وحقوق الملكية .

4-4معلومات عن الأوراق المالية :

تعتبر هذه المعلومات ذات خاصية بالنسبة للمستثمرين والباحثين الذين يهتمون بتتبع سوق المال ومدى تأثره بما يجري من أحداث بيئة أو على مستوى الصناعة أو الشركات وتتضمن هذه المعلومات :

- معلومات عن عوائد الورقة مثل ثبات ونمو معدلات ربح السهم ثبات ونمو معدلات التوزيع ...الخ
- معلومات عن أسعار الورقة حيث يعتبر السعر مؤشراً جيداً لما يحدث لها من آثار ، ويتضمن معلومات الأسعار كل ما يتعلق بالورقة المالية مثل أعلى وأدنى سعر خلال الفترات السابقة سعر الإقفال صافي التغيير بين سعر اليوم وسعر الأمس بالإضافة إلي القيمة الدفترية للسهم.

وتعتبر المعلومات سلعة اقتصادية يتوافر فيها شروط العروض والطلب يمكن إن تتوافر عن طريق عدة مصادر وبذلك تصبح مشكلة المستثمر هي تحديد أكثر هذه المصادر فائدة وفاعلة بالنسبة له وذلك في ضوء التكلفة والعائد ومن أهم هذه المصادر سماسرة الأوراق المالية ، مكاتب الخدمات الإستشارية، الصحف والجرائد المجلات المتخصصة ، الأصدقاء والأقارب ، القوائم المالية المنشورة ، الأسرار الشائعات ومصادر أخرى .

سادساً :أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر في الأوراق المالية :

يوجد العديد من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الإستثمارية وتؤثر على حركة تداول الأوراق المالية ويتطلب الأمر نشر هذه المعلومات طالما أن المنفعه المحققة منها تفوق تكلفة النشر ويعتبر رقماً ربح السهم والمبيعتا من أهم مفردات المعلومات المحاسبية اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية كما إن البيانات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها علاقة وثيقة بالتبنؤ بتوزيع الأرباح وتكون ذات أهمية في اتخاذ قرارات الإستثمار وتتمثل هذه المعلومات في ما يلي :

-1الربح المحاسبي :

يعتبر الربح من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الإستثمار في الأوراق المالية سواء بالشراء والبيع أو الإحتفاظ به ويعتبر الربح من المعلومات التي توضح القدرة الكبيرة للشركة والتي تعطي مؤشراً يبين مدى كفاءة الشركة في استخدام الموارد المتاحة لها خلال الفترة السابقة وتمد أرقام الربح المحاسبي بالمعلومات عن التفدقات النقدية خلال الفترة بالإضافة إلي أن التغيير في الربح السنوي يرتبط بالتغير في أسعار الأسهم وعل ذلك يمكن القول أن الربح المحاسبي الدفتري يمثل عاملاً مهماً في أسعار الأسهم ويستخدم الربح المحاسبي في استخراج العديد من النسب والمؤشرات مثل العائد على الإستثمار ربح السهم التوزيعات والتي تستخدم في المجالات المتعلقة بالمقارنة بين الشركات المتماثلة في التنبؤ بأسعار الأسهم ولكي تكون المعلومات المتعلقة بالربحية مؤثرة على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية فإنها يجب أن تكون متاحة للجميع وأن تنشر بصفة منظمة ودورية ويتم إعداداها وفقاً للقواعد وأسس كاتبه من عام لآخر كما يجب توفرها لمدة سابقة لا تقل عن خمس سنوات حتى يتم استخدامها أساس للتنبؤ والمقارنة كما يعتبر الربح المحاسبي من أهم المعلومات التي تأثر على قرارات المستثمر في سوق الأوراق المالية

حيث تؤثر على قيمة السهم لما لها من أثر على ربح السهم وكذلك على القيمة الدفترية للسهم وذلك بتأثيرها على الأرباح المحتجزة التي تؤدي إلي زيادة القيمة الدفترية للسهم .

-2ربح السهم :

ويمثل نصيب من الثروة المجمعة في نهاية كل عام سواء تم توزيع جزء منه في شكل قسيمات)كويتك (أو ثم إحتجاز في صورة احتياط مرحلة وقد اعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الإستثمار أو يعتبر ربح السهم ذا فائدة لحملة الأسهم لنه يعكس نصيب السهم فيأصول الشركة كما أنه يعتبر مؤشراً مقبولاً لدلالة على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية .

-3توزيعات الأرباح :

يتأثير سلوك المستثمر في التعامل بالأوراق المالية ليس فقط بالأرباح التي تحققها الشركة ككل أو بربح السهم ولكنه يتأثر أيضاً بقرارات توزيع هذه الأرباح فالسعر الذي يرغب المستثمر في الشراء أو البيع به يتوقف على العائد المتوقع الذي يمكن إن يحققه السهم في المستقبل وعلى درجة التأكد من تحقيق العوائد وبقائها ومن أهم هذه العوائد الأرباح الموزعة على الأسهم سواء كانت نقداً أو في شكل أسهم ممنوحة وتلعب المعلومات المتعلقة بتوزيع الأرباح دوراً هاماً في مساعدة المستمثر في اختيار المحفظة التي تحقق له أهدافاً وتضمن له تعظيم العائد الي الأرباح والمحققة ومدى مسايرتها لما حققته الشركات المماثلة تعتبر من المعلومات التي تساعد في تحسين اتخاذ القرارات .كما أن معرفة المستثمر بقرارات توزيع الأرباح الأسباب التي تبنى عليها مثل هذه القرارات تعتبر

من المعلومات الهامة على سلوكة في مجال التعامل في الأوراق المالية وتعتبر الأرباح المحققة والموزعة عاملاً مؤثراً للتدفقات النقدية للشركة بالإضافة إلي دلالاتها على مستوى التشغيل في الشركة .

سابعاً :المعلومات الداخلية وأثرها على قرارات الإستثمار في القرارات المالية :

تمثل المعلومات الداخلية كافة المعلومات المرتبطة بالبيئة الداخلية للشركة وتتضمن كافة أنواع البيانات والتقارير المتعقلة بالوضع الداخلي والتي لا تتوفر لجميع المستثمر ين وهذه المعلومات توفر لها تحقيق ارباح غير عادية نتيجة استخدامها في التعامل في اتخاذ قراراته ويتمثل هذا الوضع ضرراً لبعض المستثمرين وتتضمن المعلومات الداخلية على سبيل المثال ما يلي :

- خطط الإدارة بقاة توزيع الأرباح ونسبة التوزيع وكذلك الأشكال المقترحة للتوزيعات سواء كانت نقداً أو في شكل أسهم ممنوحه وحصول بعض المستثمرين على معلومات ومؤشرات أولية حول نسبة التوزيع شكل التوزيع يؤثر على عمليات التداول مما يؤثر على أسعار الأسهم ويؤدي إلي ارباك السوق .
- خطط الشركة المستقبلية نحو النمو أو التنوع ومصادر التمويل المقترحة لإتمام ذلك مما يكون له أثر على قرارات التوزيع من ناحية بالإضافة إلي أثره على الإلتزامات المستقبلية والهيلك التمويلي بالنسبة للشركة .
- كفاءة الأداه وسمعتها وذلك من خلال قدراتها على تحقيق ارباح الشركة ، علاقتها بالموردين في الفترات الحالية والماضية واحتمالات المستقبل ، قدرتها على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية للبيئة المحيطة ، التغيرات التي تحدث في مجلس الأداه واحتمالاتها المستقبلية واثارها المختلفة وكيفية تعاملها مع المخاطر المنظمة وغير المنظمة .

- ولهذه المعلومات آثار عديدة على المستثمرين وعلى كفاءة السوق ومن حيث أثرها على المستثمرين نجد أن حصول البعض على هذه المعلومات من شأنه خلق عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات مما يؤدي إلي تحقيق أرباح غير عادية لفئة على حساب الأخرى كما ستقوم الفئة التي لديها المعلومات بالعمل على عدم اتاحتها للفئة الأخرى مما يؤدي إلي مضاربة غير عادلة داخل السوق بالإضافة إلي أنها قد تدفع بعض المستثمرين إلي إتخاذ قرارات غير سليمة متعلقة باختيار البدائل الإستثمارية وبالتالي تحملهم بمستويات المخاطرة غير متوقعه .

أما بالنسبة لأثرها على السوق نجد أنها تعتبر من أهم عوائق تطوير ورفع كفاءة السوق حيث أنها تؤدي إلي خلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى الأداء داخل السوق وا ٍحداث تعاملات تستند إلي أسس صحيحة كما أن حدوث تداول غير عادي لأسهم شركة معينة بناء على معلومات داخلية من شأنها التأثير على حركة أسعار أسهم الشركات الأخرى المسجلة ولهذه الأسباب دور هام في حصول الوحدات الإقتصادية في الدولة على مصادر التمويل الخارجي وعمليات الإفتراض لأن الكثير من مؤسسات الإفتراض تطلب العديد من المعلومات الداخلية المتعلقة بأداء الشركة قبل إتمام عملية التمويل كما أن توافر أو نقص هذه المعلومات من شأنه التأثير على إنسياب وتدفق حجم الإستثمارات الأجنبية داخل الدولة وكذلك لأن معظم المستثمرين الأجانب يهمهم الحصول على معلومات كاملة تتعلق بقيمة الأسهم الحقيقية والمراكز المالية السليمة لهذه الشركات .

أهمية المعلومات المحاسبية :

يعود تواجد المعلومات المحاسبية اللازمة لإتخاذ قرارات الإستثمار من الأوراق المالية بالفائدة على كل من المستمثر والشركة المصدرة للأوراق والمجتمع فتوافر المعلومات عن مركز الشركة يؤدي إلي بث الإطمئنان لدى المستثمر مما يدفعه إلي توجيه استمثاراته نحو الإستثمار الأمثل وهذا يساعد الشركة في تجميع الأموال اللازمة لها مما ينعكس

على فاعليتها الأمر الذي يؤدي إلي زيادة معدل النمو الإقتصادي في المجتمع ، وترجع أهمية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستمثر في هذا المجال كما يلي :

- يؤدي توافر المعلومات المحاسبية إلي تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات مما يساعد على اتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعه المطلوبة .
- تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات لمناذج تحليل العوامل الأساسية وذلك للتنبؤ بقيمة الأسهم وتكون المعلومات المحاسبية في إشكال مختلفه منها النسب المالية والسلاسل الزمنية .
- يساعد توافر المعلومات المحاسبية للمستثمر من الإختيار الأمثل لمحفظة الأوراق المالية كيفية استخدام هذه المعلومات في تكوين المحفظة المثلى والفعالة .

وتختلف المعلومات المحاسبية بإختلاف طبيعة الشركات المصدرة للأدوات المالية من حيث كونها شركات قائمة بالفعل أو شركات تحت الإنشاء فإذا كانت الشركة تحت الإنشاء نجد إن المستثمر يحتاج المعلومات الكافية وواضحة عند الدعوة للإكتتاب وذلك عن طبيعة نشاط الشركة وأهدافها والعوائد التي يمكن أن يجنيها بالإستثمار في الأوراق المالية وكذلك الجدوى الإقتصادية من إنشائها .

أما إذا كانت الشركة قائمة بالفعل يتطلب القرار العديد من المعلومات والمؤشرات عن الماضي والحاضر والمستقبل لكي تساعد على اتخاذ القرار .

المبحث الثاني

دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار المالي

يعتبر القرار الإستثماري أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر ويقوم هذا القرار على جملة من المباديء والمقومات ، وتلعب المعلومات دوراً هاماً في تنشيط سوق رأس المال وكذا بالنسبة للمتخدلين فيه بالكثير من الجهات والأفراد يحتاجون إلي هذه المعلومات لإستخدامها في اتخاذ قرار الإستثمار ، فتوفر المعلومات الموثوق فيها وخاصة المعلومات المحاسبية يؤدي إلي زيادة حجم السوق وتخفيض كلفة العلميات وزيادة عدد المتعاملين في السوق المالية وهذا ما يؤدي إلي زيادة العائد في التعاملات وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية .

تأتي أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الإستثماري المالي من خلال العناصر التالية :

أولاً :أنواع القرارات الإستثمارية والمباديء التي تقوم عليها :

يعتبر القرار الإستثماري خطوة أولية لإختيار البدائل المتاحة بقية تحقيق أكبر عائد ممكن وبأدنى مخاطرة وهناك ثلاثة أنواع من القرارات الإستثمارية وهي قرار الشراء وقرار التداول وقرار البيع .كما يقوم القرار الإستثماري على جملة من المباديء .

- **أنواع القرارات الإستثمارية : [31]**

لكل قرار إستثماري يقوم به المستمثر ، يهدف من ورائه تعظيم الفوائد وتدنية المخاطر من أجل تحقيق هذه الغاية يواجهة المستثمر ثلاثة أنواع من القرارات الإستثمارية هي :

[31] أحمد مصيبح ، الإستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر ، مذكرة قدمت ضمن متلطبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير فرع المالية (المدرسة العليا للتجاره ، الجزائر ،2000-2002) ص 42

قرار الشراء :

يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي ، ويلجأ المستثمر إلي هذا القرار عندما يرى بأن القيمة العالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، مع الأخز بعين الإعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التفدقات النقدية ، تفوق القيمة السوفية العالية للأصل المالي يجعل التداول ، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستمثر لإتخاذ قرار الشراء .

قرار عدم التداول :

وفي هذا النوع من القرارات الإستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية العالية تساوي القيمة العالية للتدفقات النقدية المتوقعه في ظل المخاطرة ، وفي خضم هذه الوضعية لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر ، وبالتالي لا يقوم بأي إقرار سوى الشراء والبيع .

قرار البيع :

يلجأ المستثمر إلي هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة العالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة ، وبالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر بأن الفرصة مواتية لتحقيق أرباح ، وعندما يتخذ قرار البيع وينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرضها قوى العرض والطلب في السوق ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء أو عدمة وهكذا تدور الدورة الإستثمارية.

المباديء التي يقوم عليها القرار الإستثماري :

حتى يتمكن المستمثر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المباديء تشمل فيما يلي :

مبدأ الإختيار :

يفترض في المستثمر الرشادة وا ٍنما ليبحث عن فرص استثماريه متعدده لما لدية من مدخرات ليقوم بالإختيار المناسب من بين الفرص المتاحه بدلا من توظيفها في أول

ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق ماليه كفاء مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية ، حيث تكون فيه كل المعلومات المتاحة للجميع .[32]

مبدأ المقارنة :

اذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها و مميزاتها والتي تكون متفاوته من حيث العوائد والمخاطرة ، حتى يقوم المستمثر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه لابد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائلالمتاحة بالإستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد البديل المناسب لرغبته وا ٍمكانياته الإستثمارية التي يتميز بها .

مبدأ الملائمة : لكل مستثمر يتميز بخائص ذاتية تتمثل في العمر ، الدخل ، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الإستثمار المتمثلة فيما يلي [33]

- معدل العائد على الإستثمار .
- درجة المخاطر التي يتصف بها .
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر .

[32] رمضان زيادة ، مباديء الإستثمار المالي وال؟؟؟ (دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 1998) ص 39

[33] نفس المرجع ، ص 29

مبدأ التوزيع :

تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تردها وعليه فالقرار الإستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع عن هذه الأصول وذلك من أجل الحد من المخاطر وزيادة العوائد .

ثانياً :المقومات الأساسية لقرار الإستثمار :

يقوم القرار الإستثماري الناجح على مقومات أساسية هي كما يلي [34]

1.الإستراتيجية الملائمة للإستثمار :

تبني إستراتيجية المستثمر على ضوء منحنى تفضيلة الشخصي ، وهو المعيار الذي يصنف المستثمرين إلي عدة أصناف هي :

1-1العناصر المحددة لإستراتيجية المستثمر :

يتميز المستثمرون عن بعضهم البعض من حيث ميولاتهم وأولياتهم الإستثمارية ، فلكل مستثمر منحنى تفضيليه الإستثماري الذي يتخذه من خلال الربحية ، والسيولة والأمان .

ويتحدد ميول المستثمر اتجاه عنصر السيولة ، وعنصر الأمان بالمخاطرة التي يستطيع تحملها مقابل العائد الذي يتوقعه بينما يترجم ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الإستثمار المتوقع .

1-2أصناف المستثمرين :

[34] محمد مطر ، إدارة الإستثمار ، الإطار النظري والتطبيقات العلمية (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع1990) ص 29

وطبيعياً أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة ، وتبعاً لهذا سوف يكون هناك مستثمراً يقبل بعائد منخفض ومخاطرة متدنية بينما مستثمر آخر لايخاف في المخاطرة يذهب إلي أبعد الحدود فيستثمر في أصول ذات مخاطرة مرتفعه مقابل عائد مغري وعليه فإن المستثمرين يصنفون إليعدة أصناف تتمثل فيما يلي :

1-2-1المستمثر المتحفظ :

هذا النوع من المستثمرين يخاف المخاطرة ، وبالتالي لا يقبل الدخول في إستثمارات ذات مخاطرة عالية ، ولكل يقبل باستثمارات ذات مخاطرة متدنية بالرغم من عوائدها المنخفضة بمعنى أنه يفضل عليه عنصر الأمان على عنصر المخاطرة ويرجع هذا التفضيل إلي قيود موضوعية تتعلق بمحدودية المراد لدى المستثمر .

1-2-2المستثمر المضارب :

على عكس من المستثمر المتحفظ ، هناك نوع آخر من المستثمرين لايخافون من المخاطرة فيفضلون الأصول المالية ذات المخاطرة المرتفعة وذلك قصد الحصول على عوائد مرتفعة .بمعنى أن هذا الصنف من المستثمرين يعطي الأولوية لعنصر العائد مهما كانت المخاطر المرتطبة بالإستثمار .

1-2-3المستثمر المتوازن :

وهو المستثمر الرشيد الذي يأخذ بالمحل الوسط ، فيوجه اهتمامته لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن ، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان ولا العكس وهكذا يكون قراره الإستثماري في أصول مالية ذات عائد ومخاطرة معقولة

-2الأسس العلمية لإتخاذ القرار الإستثماري :

ينبغي على متخذي القرار الإستثماري الرشيد أن يسلك في إتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لإتخاذ القرار والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهما ما يلي :[35]

- تحديد الهدف الأساسي للإستثمار .
- تجميع المعلومات الملائمة لإتخاذ القرار .
- تحديد العوامل الملائمة يتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار .
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الإستثمارية المتاحة .
- اختيار البديل الإستثمار المناسب للأهداف

-3مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة :

تشكل العملية الإستثمارية عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة وتوجد علاقة طردية بين العائد والمخاطرة فكلما زادت المخاطرة فإن العائد المتوقع يجب ان يكون أكبر وعليه فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد مرتفع فعليه أن يتوقع مخاطرة أكبر .

رابعاً :المعلومات المحاسبية :

حتى يمكن للمستثمر الإعتماد على هذه المعلومات لابد من توافرها على جملة من الخصائص والتي تميز المعلومات المفيدة عن المعلومات الأقل منفعه .

.1مفهوم المعلومات الممتاز : [36]

---

35 P.conso ,La grestion financiere de L' entrepnise ,Dunod 7evne edition 1989,P498

36 Alaingeorges L'utlisation enboursed information privilegiees en USA sans p 36

المبدأ الأساسي في سياسية نشر المعلومات هو وجوب إطلاع كل مستثمر في القيم المنقولة والمسجلة في التسعيرة على كل المعلومات المؤثرة في قرارات الإستثمار بصيغه عادلة .

هناك بعض الأشخاص والذين تسمح لهم مكانتهم المرموقة في المؤسسة من الإطلاع على معلومات غالباً ماتكون ذات أهمية كبيرة ، وهذا قبل نشرها للعامة تسمى هذه المعلومات بالمعلومات الممتازة .وقد يسمح للمؤسسة بعدم نشر المعلومات التي قد تؤدي إلي حدوث اضرار تلحق بالمؤسسة بشرط أن تحتفظ بسيرتها .لكن إذا رأت السلطات البورصية إن بعض المستثمرين قد حصلوا على أرباح طائلة بإستعمال هذه المعلومات فإنها تجبر المؤسسة المعنيه على النشر الفوري لهذه المعلومات وقد تبطل هذه الصفقات .

2.الأشخاص المعنيون بالمعلومات الممتازة :

يهدف منع استعمال بعض المعلومات السرية من قبل مساعدي المؤسسة إلي إحترام سرية هذه المعلومات ولكن قد ينتهز بعض الأشخاص المعنيون بالمعلومات الممتازة مكانتهم والثقة الموضوعة فهيم لإفشاء المعلومات للغير لتحقيق الأرباح ، ويتمثل المعنيون بالمعلومات الممتاز في :

2-1المطلعون :

وهم كل الأشخاص الذين يملكون المعلومة ويعرفونها مباشرة دون تدخل وسيط وهولاء الأشخاص داخل المؤسسة ومن بينهم الإداريون المساهمون المهمون و الأشخاص المطلعون على المعلومات السرية عند استعمالها إضافة إلي مساعدي هؤلاء وهنالك أشخاص غير مرتبطين مباشرة بالمؤسسة لكن مع هذا يمكن اعتبارهم مطلعين .

2-2المعلمون :هم الأشخاص الذين قدمت لهم المعلومة الممتازة بدون نشرها للعامة ، ولمواجهة الآثار الناتجة عن ذلك توجب بعض التشريعات نشر هذه المعلومةة للعامة .

وتضم هذه الخطوة مرحلتين أساسيتن هما :[37]

/1مرحلة تحليل ودراسة العائد للإقتراح

/2مرحلة التحليل المالي للتعرف على أوضاع السيولة بعد قبول الإقتراح وأثر الإستثمار على الهيكل المالي .

مرحلة تحليل العائد وتعني معرفة وقياس العائد المتوقع على الإستثمار وبصرف النظر مصادر تمويلية أي معرفة ما يسمى بالقوة الإيرادية أو الربحية المتوقعة للمال المستمثر بصرف النظر عن المعاملات المالية التي تحدث خلال حياة الإستثمار ، وهي تلك الخاصة بالفوائد على القروض وكذلك أقساط هذه القروض .

المرحلة الثانية وهي الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم التحليل عبر مدى العمر المتوقع للإستثمار للتأكد من توافر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الإستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته ، وتتضمن هذه المرحلة جانبين هما :

- تحليل السيولة :يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ وتشغيل الإستثمار .
- تحليل هيكل رأس المال :يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الملائمة بين الإستثمار والتمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلائم مع الإستثمار من حيث النوع والمده .

[37] عبدالغفار حنفي ، استراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الإستثمارية (الإسكندرية ، مصر ، 2008) ص 269 – 272

وبصفة عامة يتم تقييم مقترحات الإستثمار أما بطريقة واحدة أو أكثر من الطرق الآتية والتي يمكن تصنيفها إلي مجموعتين :

- المجموعة التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود ، وتتضمن هذه المجموعة الطرق المحاسبية ، طريقة متوسط العائد ، طريقة فترة الإسترداد (وتسمى هذه المجموعة بالطرق التقليدية) .
- المجموعة الثابتة التي تسمى بالطرق الديناميكة ، حيث تأخذ من الحسبان القيمة الزمنية للنقود ، وتتضمن هذه المجموعة طريقة صافي القيمة الحالية وطريقة معدل العائد الداخلي

العائد والخطر :

1.العائد : [38]

العائد عبارة عن مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الإستثمار خلال فترة زمنية محددة، أما الربحية فتعني الإستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العوائد مع خفض التكلفة، وهذا يعني أن العائد هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي، والعائد قد يكون عوائد فعلية أو عوائد متوقعة.

ويمكن قياس العائد بإستخدام النسب المالية فيتم إستخراج نسبة العائد على الإستثمار و العائد على حقوق الملكية وعائد الإحتفاض بالأسهم وفق المعادلات التالية:

العائد على الإستثمار :ويقيس لنا مقدار العائد أي صافي الربح الذي نحصل عليه من كل دينار مستثمر في الأصول التي يمتلكها المشروع خلال الفترة المالية.

$$\text{العائد على الإستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

[38] الأردن،ص ، 153-158 عمان، والتوزيع، للنشر الميسر المعاصرة،دار المالية الإدارة في مقدمة شبيب، آل كامل دريد

العائد على حق الملكية:يعد مقياس لمقدار كفاءة المشروع في إستغلال أموال المالكين لتوليد الأرباح بعد الضريبة فيتم إحتسابه كمايلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} .= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

عائد فترة الإحتفاظ :ويقيس لنا العائد المتحقق من المحفظة الإستثمارية خلال فترة الإحتفاظ بالأوراق المالية، وتاخذ هذه العوائد على الإستثمار في الأوراق المالية أشكال مختلفة فمنها عبارة عن توزيعات الأرباح في حالة كون الأصول عبارة عن

حقوق ملكية، وعلى شكل فوائد إذا كانت الأصول عبارة عن أدوات دين، ويضاف إليها الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الفرق بين سعر الشراء وسعر بيع الأصول المالية، ويمكن إحتساب العائد كمايلي.

$$\text{عائد الإحتفاظ} = \frac{\text{التفدقات الجارية} + (\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء})}{\text{سعر الشراء}}$$

2.الخطر :[39]

هو إحتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في الإبتعاد تحقيق قيمة التدفقات، ومصادر الخطر متعددة ولكنها تصنف إلى مصادر خطر خارجية ومصادر خطر داخلية.

الخطر الخارجي :وهو الخطر الذي يأتي من البيئة المحيطة بالمشروع وخاصة الإقتصادية وتكون بعيدة عن تأثير قرارات الإدارة أو الإدارة المالية للمشروع، ومصادرها نوعة أهمها التغير في أسعار الفائدة و إختلاف القوة الشرائية للعملة بسبب التضخم النقدي والدورات الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد من رواج و إنكماش.

[39] المعاصرة ، مرجع سابق ، 160-164 المالية الإدارة في مقدمة شبيب، آل كامل دريد

الخطر الداخلي :هي مصادر الخطر التي تظهر من داخل المشروع وأهمها خطر المديونية المرتبطة بالتمويل من مصادر خارج المشروع و الإئتمان التجاري الممنوح للعملاء ودرجة السيولة التي تتمتع بها عناصر الموجودات والخطر التشغيلي الناتج عن تأثير نسبة مساهمة الأصول الثابتة في رأسمال المشروع وطبيعة رأس المال والقدرة على الوفاء بالإلتزامات

.3علاقة العائد بالخطر:

إن قبول المستثمر بالعائد مرتبط بسلوكه تجاه الخطر الذي يتعرض له ولذلك فكل مستثمر تفضيل لدرجة الخطر فهناك المستثمر المتجنب للخطر وهناك المستثمر المحب للخطر، وبالتالي فإن العائد المتوقع هو الذي يقبل به المستثمر لقاء الخطر الذي يتحمله . (40)

الخطوة الأهم في عملية التقييم والمفاضلة بين المشروعات هي الخاصة بد ا رسة وتحليل الربحية لكل بديل، أي التعرف على المنافع المتوقعة ومقارنة هذه المنافع بالتكاليف، حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة بالتدفقات النقدية الخارجة

مراحل تقييم الإقتراح بالإستثمار وأساليب التقييم.

[40] المرجع السابق نفسه ص 165 .

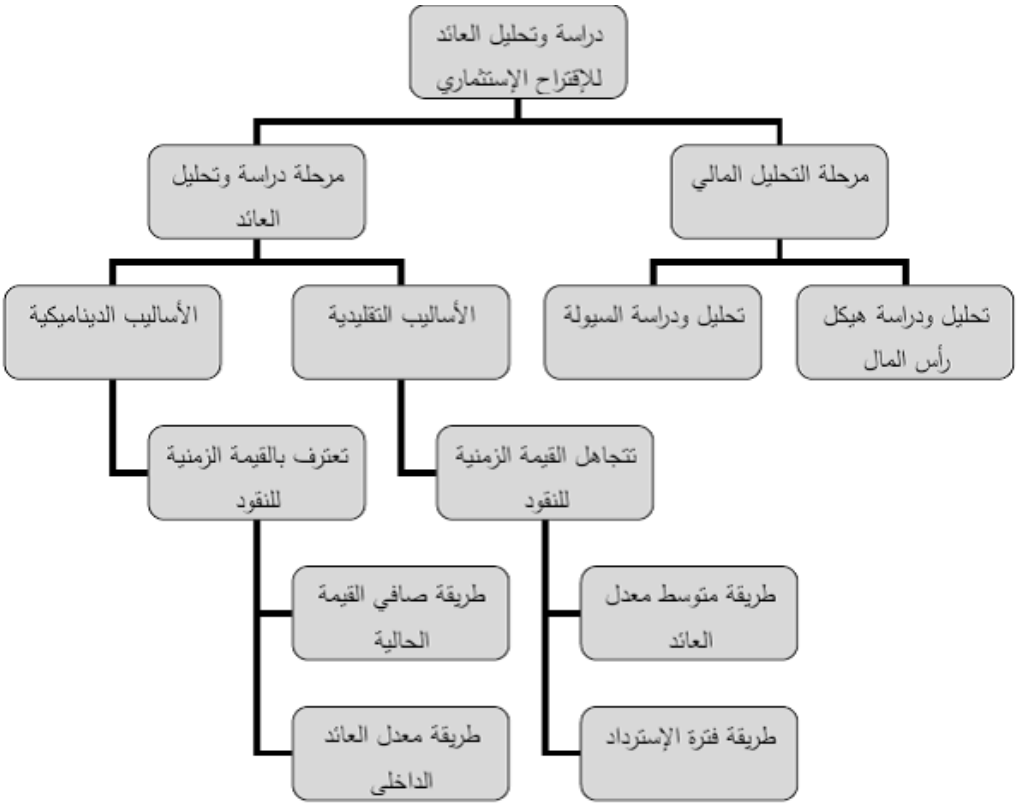

*** المصدر: عبدالغفار حنفي ، مصدر سابق ص 270**

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني

المحور الأول: نشأة بنك فيصل الإسلامي السوداني وتطوره:

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م، وفي مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك، وفي 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م، وباشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1978م.

الرؤيا:

(مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله، إسعاداً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين، وتعظيماً لحقوق المساهمين).

الرسالة:

(مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الامتياز، وبالكفاءة الأفضل، مركزاً مالياً مليئاً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متنامية، ونظم وتقنيات مستحدثة، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً، ملتزماً أمانة، مدرباً مهرة، مؤهلاً معرفة، ويلتزم الشفافية منهجاً، ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع.).

عوامل النجاح الأساسية:

1) استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.

2) إختيار عاملين مؤهلين وا ٍعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارةً وا ٍستقراراً وولاءً .

3) إستقطاب الموارد رأسمال وودائع.

4) تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها، والتدقيق في تنفيذ الشرعية.

5) تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.

6) بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

الإستراتيجية التشغيلية للبنك:

تقوم الإستراتيجية التشغيلية للبنك على الآتي:

- تعزيز مقدرات البنك المالية بزيادة رأس المال المدفوع وا ٍستغلال الأصول ذات القيمة العظيمة.
- التوسع في الوساطة المالية تعزيزاً وا ٍستغلالاً للموارد وتنويعاً لمصادر الدخل ودعماً للنشاط الإستثماري.
- السعي المستمر لتحسين الخدمات المصرفية وتجويدها.
- إدخال التقنيات الحديثة تباعاً حسب الحاجة والإستيعاب الداخلي والتدريب المستمر متزامناً مع رفع القدرات الإدارية بإعتماد منهج إدارة الجودة الشاملة وتوسيع قاعدة المعلومات لإتخاذ القرار الأصوب نحو بلوغ الأهداف.
- تحسين بيئة العمل وا ٍعادة تأهيل مباني البنك وفروعه حتى تكون في وضع يمكنها من أداء الخدمة المتميزة.
- التركيز على بلوغ نقلة نوعية في القوى العاملة من حيث التأهيل والتدريب ومتابعة المستجدات المصرفية العالمية.

- العمل على تسويق منتجات مصرفية مستحدثة لإكتساب مزيد من المتعاملين في السوق المصرفية وبالتالي تعظيم إيرادات البنك وأرباحه بأقل تكلفة ممكنة.

رأس المال :

بلغ رأس المال المصرح به 1000 مليون جنيه سوداني، ورأس المال المدفوع 600 مليون جنيه سوداني.

نشاط البنك:

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات مصرفية حديثة ومتطورة.

الشركات التابعة للبنك:

يمتلك البنك أربع شركات تابعة هي:

1) شركة التأمين الإسلامية.
2) شركة الفيصل للمعاملات المالية.
3) الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات.
4) شركة الفيصل العقارية.

إلى جانب مركز الفيصل الثقافي، وهو إحدى مبادرات البنك في مجال المسئولية الاجتماعية.

ريادة البنك في مجال الصيرفة الإسلامية:

بنك فيصل الإسلامي السوداني أول بنك إسلامي في السودان وثاني بنك على مستوى العالم من حيث التأسيس، وحقق البنك نجاحاً باهراً عبر مسيرته الطويلة. ويرجع هذا النجاح إلى عاملين أساسيين أولهما الجوانب الفكرية والنظرية لمجال عمل البنك والتي تتمثل في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته، والابتعاد عن المحظورات الشرعية فيها. والعامل الثاني في الجوانب التطبيقية، فقد مثل بنك فيصل الإسلامي السوداني وعاء ً جمع كماً هائلاً من الأرصدة النقدية والاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك فإن البنك لعب دوراً كبيراً في نشر الثقافة المصرفية الاسلامية على المستويين المحلي والعالمي مماكان له الأثر الفعال في زيادة معرفة الجمهور وا ٍلمامهم بالمعاملات الإسلامية والخدمات المصرفية , وذلك من خلال سلسلة المطبوعات التي أصدرها البنك والتي تتناول فقه البيوع والخدمات المصرفية الاسلامية والمنتجات الاستثمارية المتبعة في البنك وفقً لما جاءت به الشريعة الاسلامية، كذلك من خلال إصدارات البنك الدورية والمتمثلة في مجلة المال والإقتصاد ونشرة الرائد، هذا بجانب الندوات التي يعقدها البنك، فضلاً عن موقع البنك الإلكتروني والذي يعد من أغنى المواقع المصرفية من حيث الشكل والمضمون وعنوان الموقع هو fibsudan.com.

وفي جانب آخر فإن للبنك فضل الريادة في إرساء تجربة التأمين التعاوني حيث أنشأ البنك أول شركة تأمين إسلامية في العالم أصبحت الآن مرجعاً أساسياً للتأمين الإسلامي على مستوى العالم تقوم بتلبية كافة احتياجات العملاء في مجال الخدمات التأمينية.

وساهم البنك في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال مساهمته المقدرة في التمويل والإستثمار للقطاعات الإقتصادية على مستوى الأفراد والمؤسسات والشركات وتمويل البنيات التحتية للإقتصاد السوداني، وساهم البنك في كافة المحافظ بغرض تمويل المشروعات التنموية، وأسس ثلاث شركات تعمل في مجالات الإستثمار المالي والتجاري والعقاري، كما ساهم البنك في التنمية من خلال ضريبة أرباح الأعمال وتمويل القطاعات

الحرفية والمهنية. كما قام البنك بدوره الإجتماعى التكافلي بتقديم المساعدات الإنسانية المتمثلة في دعم الفقراء والمساكين والمرضى من المساهمين وغيرهم، كما قدم الدعم للمشروعات الصحية والتعليمية والمساجد والخلاوى والجامعات والمعاهد العليا والأندية الرياضية والمؤسسات الإجتماعية والثقافية وسوف تتطرق الورقة لذلك بشيء من التفصيل.

ريادة البنك في مجال التقنية المصرفية:

نال البنك هذه المكانة بجدارة عندما نال هذا اللقب في الحفل الذي أقيم خصيصاً لتكريمه رائداً للتقنية المصرفية بالسودان من قبل شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية (EBS) وبنك السودان المركزي في فبراير من العام 2007م وجاء هذا الإحتفال ضمن إطار تفعيل وتقييم خدمات التقنية المصرفية بالسودان وتأكيداً لفعالية مساهمة البنك في تطوير التقنية المصرفية بالسودان، وكان ذلك دليلاً كافياً لإثبات ريادة البنك للعمل المصرفي بالسودان، وا ٍستحق البنك هذا التقييم نتيجة للإنجازات التي حققها في هذا المجال والتي جاءت ضمن مسارات التطور التي يشهدها البنك في كل جوانب الأداء من خلال وضع ومتابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية المتكاملة تماشياً مع الإنفتاح المصرفي العالمي ومواكبة لمتطلبات العمل المصرفي.

وظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفى و أدخل الآن أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات وذلك ببناء نظام مصرفى حديث يعتمد على أحدث التقنيات فى مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ويقدم كافة الخدمات المصرفية والإستثمارية للعملاء بسرعة وكفاءة تناظر مثيلاتها من النظم المصرفية العالمية مما أتاح للعملاء التعامل مع فروع البنك كوحدة واحدة دون التقيد بفرع معين. كما أن البنك قام بإنشاء شبكة داخلية للإتصال الإلكتروني تربط فروعه برئاسة البنك وببعضها البعض

تمهيداً لربطها بشبكة واسعة تتيح التبادل بين المصارف العاملة فى السودان والعمل فيما بينها بسهولة ويسر.

كما أن البنك يستخدم خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة (Swift) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بكافة صورها.

وفي إطار تنفيذ الخطة الإلكترونية فإن البنك قام ببناء نظام أجهزة العملاء الطرفية بإدخال أكثر من 140 ماكينة صرف آلي تعمل حالياً بالعاصمة والولايات.

ومن أبرز الخدمات التي يقدمها البنك إلكترونياً :

1- خدمة الصراف الآلي ATM .

2- خدمة نقاط البيع Points of Sale .

3- البنك الالكتروني Electronic Bank.

4- الهاتف المصرفي Phone Bank.

5- خدمة الفرع الإفتراضي VBS.

7- خدمة الرسائل الفورية FMS.

8- المقاصة الإلكترونية.

8- المرتبات الإلكترونية.

9 – التحصيل الالكتروني.

10- تمويل الطلاب.

11- التمويل العقاري.

12- الإيداع النقدي.

كل هذه الخدمات يقدمها البنك مجاناً لعملائه وقد وجدت إقبالاً منقطع النظير لسهولتها وتلبيتها لحاجات العملاء.

ومواكبة للتطورات العالمية فقد تم بحمد الله ربط نظام الصرف الآلي ببعض الشبكات العالمية والتي تمكن عملاء البنك من إستخدام حساباتهم في البنك عند سفرهم للخارج وهي بداية خطة تغطي كافة دول العالم في القريب العاجل بإذن الله تعالى.

وقد وجدت خدمات البنك الإلكترونية إشادة ورضاً واسعاً من قبل عملاء البنك، كما أنها أفادة كذلك البنك كثيراً من حيث تنظيم الدفعيات، وأمن وسلامة المعاملات، وتحسين التدفق النقدي وتقليل الأعمال الورقية، وتقليل تكاليف ادارة عمليات المقاصة وا إسعاد العملاء.

مواكبة البنك للتطورات والمتغيرات المصرفية العالمية:

وفي تطور يوضح سلامة الأداء ، أحتل البنك موقعاً متقدماً بين وحدات الجهاز المصرفي واستجاب لمتطلبات البنك المركزي التي ترمى إلى مواكبة التطورات والمتغيرات المصرفية العالمية، وفى مقدمتها برنامج توفيق الأوضاع وذلك بتحقيق الآتي: -

وفي سبيل مواكبة التطورات العالمية ومتطلبات بنك السودان المركزي في مجال إدارة المخاطر فقد قام البنك بإستحداث إدارة متخصصة (إدارة المخاطر) ووضع السياسات والإجراءات المناسبة لتعميم أفضل الممارسات المتوافقة مع متطلبات بنك السودان المركزي، مما جعل البنك موضع إشادة من البنك المركزي.

قام البنك بتنشيط علاقاته الخارجية مع البنوك ومؤسسات التمويل الخارجية مما أدى لزيادة التسهيلات الخارجية الممنوحة للبنك.

قام البنك بتسخير التقنية الحديثة لخدمة عملائه بكافة قطاعاتهم مع إلتزام قوي بمعايير مهنية رفيعة المستوى وذلك بإستخدام أحدث وسائل تقنية المعلومات مما قرب البنك أكثر من عملائه وذلك بتجويد الأداء، بحيث تؤدى العمليات المصرفية بجودة وكفاءة عالية وفي وقت وجيز، كما تم تطبيق المنتجات التقنية الحديثة وذلك عبر شبكة متقدمة من ماكينات الصرف الآلي، كما أدخل البنك خدمة الهاتف المصرفي والخدمة عبر الإنترنت وخدمة الرسائل القصيرة هذا فضلاً عن إدخال البنك لخدمة نقاط البيع.

تم تدريب وتأهيل الموظفين داخلياً وخارجياً مما كان له الأثر الواضح في تجويد الأداء وترقية الخدمة و صممت البرامج التدريبية لكي تشمل كافة المستويات إنطلاقاً من مبدأ التميز وأداء الخدمة المتقنة، كما قام البنك بتحسين رواتب العاملين ومخصصاتهم بنسب عالية مما أدى إلى رفع الروح المعنوية وبالتالي الإحساس بالإنتماء لمؤسستهم والعمل على الإرتقاء بها.

المحور الثالث: الفلسفة والتطبيق لدور البنك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بنك فيصل الإسلامي السوداني:

إن المحور الأساسي لإستراتيجية بنك فيصل الإسلامي السوداني لتحقيق التنمية الإجتماعية هو الإنسان سواء كان عاملاً في البنك أو متعاملاً معه، وكما يعلم الجميع أن كل الرسالات السماوية كان محورها الأساسي من بعد توحيد الله سبحانه وتعالى وعبادته هو إصلاح الإنسان، وتبع ذلك الإنتاج البشر الفكري والعملي والذي إهتم كذلك بالإنسان، وهو الآن محل إهتمام التنافسية العالمية سواء بالتدريب أوالبحث أوالتطوير، وهو ما يجعل دور مؤسسات القطاع الخاص أساسياً في عملية التنمية . ومع اتساع نطاق وسمعة مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أصبح للشركات الكبيرة دوراً تنموياً أساسياً وأصبح العطاء للتنمية جزءا لا يتجزأ من نشاطات هذه الشركات لدرجة أن الشركات التي لا تحمل في خططها أي نشاطات اجتماعية تعد أقل إسهاماً في رفع مستوى الاقتصاد سواء من المجتمع أو من الوسط الاقتصادي والحكومي وا نطلاقاً من مبدأ أن الشركات الناجحة في حاجة إلى

مجتمع سليم والمجتمع السليم في حاجة إلى شركات ناجحة فقد إهتم بنك فيصل الإسلامي السوداني بتطوير المجتمع بإعتباره البيئة التي يتعامل معها ويقدم خدماته لها، فإذا لم يطورها فإنه بالطبع لا يجد من يتعامل معه، وذلك للإرتباط الكبير بين تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد، فالتوجيه السليم لمشاريع المسؤولية الاجتماعية يسهم في رفع مستوى المجتمع والاقتصاد، وبناء المجتمعات المتمكنة وتنمية مقدراتها البشرية والثقافية والمعرفية وذلك لتعزيز مدخلات التنافسية. ويمكن حصر مجالات عمل البنك لتعزيز التنمية الإجتماعية في الآتي:

أولاً: العدل في المعاملات:

لا شكّ أنّ للرّبا أضراراً جسيمة، وعواقباً وخيمة، وقد عمل البنك على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته، والابتعاد عن المحظورات الشرعية فيها من الربا والغرر الفاحش والظلم والاحتكار والغش وغيرها وقد حقق البنك هذا الهدف بإبطال باطل الربا وإحقاق حق الصيرفة والبيع وسائر المعاملات المالية القائمة على فقه المعاملات الإسلامية وذلك من خلال تطبيق وتنزيل هذا الفقه على واقع الحياة الإقتصادية المعاصرة وتجسيد ذلك في نموذج حي وماثل أمام الناس كافة مسلمين وغيرهم حيث كان للأوائل يمثل أشواق الملايين منهم في رؤية صرح يطهر أموالهم من لوثة الربا وللآخرين باباً من أبواب الدعوة والترغيب في نظام يحفظ لكل ذي حق حقه أياً كانت المعاملة ونوعها وأنى كان طرفاها.

ثانياً: إحياء شعيرة الزكاة:

إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ [(التوبة: 60).

إهتم بنك فيصل الإسلامي السوداني بشعيرة الزكاة منذ تأسيسه وذلك بإنشاء صندوق للزكاة يتم فيه تجميع زكاة البنك وعملائه ويقوم بتوزيع أموال هذه الزكاة على مصارف الزكاة المحددة طبقاً لما ورد في الآية الكريمة، فأصبح صندوق الزكاة نواة لديوان الزكاة الحالي بعد أسلمة الإقتصاد

ثالثاً : تشجيع العمل والإنتاج:

العمل والإنتاج هما عنصران أساسيان في الحياة، و اعتبرت الشريعة الاسلامية العمل والانتاج من مهام الإنسان الأساسية، وعدته واجباً لتحقيق المستوى اللاّئق من العيش، ولتوفير مستلزمات الحياة الخاصة بالفرد ومن يعولهم، وبالتكاليف المالية الواجبة عليه، كقضاء الدين، مثلاً ..

أمر القرآن الانسان بالعمل والانتاج بقوله: (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكُلُوا من رزقه وا إليه النُّشور) (الملك/15). وعلى هذا الأساس عمل بنك فيصل الإسلامي السوداني على تشجيع العمل والإنتاج من خلال التمويل عبر الصيغ الإسلامية لكل القطاعات الإقتصادية (تجارة، صناعة، زراعة، حرفيين ومهنيين، خدمات ونقل، وغيرها) وذلك بشروط ميسرة. كما أولى البنك إهتماماً كبيراً للتمويل العقاري والذي يستهدف استقرار شريحة كبيرة من المجتمع وذلك بتقديم التمويل بشروط ميسرة وهوامش أرباح منخفضة وذلك إيماناً منه بدوره تجاه المجتمع. الرسم البياني التالي يوضح توزيع التمويل حسب القطاعات الإقتصادية في

رابعاً : التمويل الأصغر:

اهتم بنك فيصل الإسلامي السوداني بالتمويل الأصغر منذ تأسيسه، وهو صاحب تجربة كبيرة في هذا المجال تمثلت في تأسيس فرع متخصص في تمويل الصناعات

والمشروعات الصغيرة، ولعب الفرع دوراً كبيراً في تأسيس العديد من المؤسسات وا ٍنطلاقها، وأتاح البنك عدة ميزات لقطاع الصناعات والمشروعات الصغيرة، أهمها ما يلي:

1) فرع الحرفيين: خصص بنك فيصل الإسلامي السوداني في عام 1981م فرعاً يقوم بتقديم التمويل للصناعات الصغيرة والحرفية بأقساط مريحة وبضمانات ميسرة وفرع التمويل الاصغر ابوسعد الآن.

2) امتيازات التمويل: الإعفاء من بعض متطلبات منح التمويل كهامش الجدية في التمويل بصيغة المرابحة وقبول الضمانات الشخصية.

3) الإستشارات: يقوم البنك بتقديم الإستشارات لأصحاب الصناعات الصغيرة على كافة المستويات الإقتصادية والإدارية والفنية والمحاسبية.

4) التدريب: عقد البنك دورات تدريبية متخصصة لقطاع الصناعات الصناعية الصغيرة ثم قدم التمويل اللازم للمتدربين لمواصلة عملهم بصورة منظمة وصحيحة.

5) فرص العمل: يوفر بنك فيصل الإسلامي السوداني بتمويله لقطاع الصناعات الصغيرة فرص عمل لفئات تمتلك الخبرة وينقصها رأس المال الأساسي والعامل وبالتالي المساهمة في تقليل معدل البطالة وزيادة الإنتاج ومستويات الدخل والإستهلاك.

خامساً : تشجيع الابتكار والمعرفة والبحوث والتدريب:

يشجع بنك فيصل الإسلامي السوداني تمويل مشروعات الإبتكار للخريجين في الجامعات كما أنه وفر الدعم للكثير من الدراسات والبحوث المتعلقة بتطوير العمل إيماناً منه بالإضافة الإجتماعية التي يحققها هذا النوع من الأنشطة العلمية خاصة وأن معظمها يتعلق مباشرة بتطوير الحياة على المستويين الإقتصادي والإجتماعي. كما أن البنك اهتم كثيراً بموضوع تدريب العنصر البشري إيماناً منه بأهمية التطوير والتأهيل وما يحققه من إضافة حقيقية في الإنتاج وفي مهارات الفرد، وشمل التدريب المستويين المحلي والدولي

وذلك بإبتعاث الموظفين في الداخل وخارج السودان لتلقي الدراسات التأهيلية العليا والدورات التدريبية وا ٍكتساب الخبرات والمهارات. وفي رأينا أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي ليست مجرد إعطاء الأموال إلى المجتمع، ولكنها تستدعي أن تكون مواطناً مسؤولاً تجاه البيئة، وأخلاقيات العمل، وتنمية المجتمعات المحلية، أي أن تكون صالحاً سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة أو الجهة التي ينتمي إليها.

سادساً : دعم المشروعات التنموية الإجتماعية:

يمثل بند التبرعات في البنك بنداً من بنود الصرف، حيث أولى البنك هذا البند إهتماماً واضحاً إيماناً منه بدوره الإجتماعي، وتغطي أوجه الدعم مشروعات البنى التحتية مثل الكباري والجسور والمشروعات القومية ومياه الشرب ودعم المؤسسات التعليمية والخلاوى والمساجد والمرضى وأصحاب الحاجات من الفقراء والمساكين وغيرهم.

سابعاً : تمتين الجانب الإجتماعي بين العاملين:

اهتم بنك فيصل الإسلامي السوداني بالجانب الإجتماعي بين العاملين كأداة مساعدة على تحقيق تصويب جهود العاملين نحو الأهداف العامة للبنك وا ٍرساء قواعد الإنتماء فيما بين العاملين والبنك وذلك بتحسين رواتب العاملين ومخصصاتهم بنسب عالية مما أدى إلى رفع الروح المعنوية وبالتالى الإحساس بالإنتماء لمؤسستهم والعمل على الإرتقاء بها كما أسس البنك عدة واجهات للعمل الإجتماعي تمثلت في الجمعية التعاونية للعاملين والتي تقدم السلع الأساسية للعاملين بشروط ميسرة وأقساط مريحة. كذلك من ضمن واجهات العمل الإجتماعي الصندوق الخيري للعاملين وهو يسهم بصورة مباشرة ويشارك في مناسبات العاملين الإجتماعية ويقدم المساعدات في الأفراح والأتراح. كما توجد جمعية للقرآن الكريم لها عدة مناشط أهمها تحقيق الإرتباط بكتاب الله تعالي بين أوساط العاملين. كل هذه الجمعيات تسهم بصورة مباشرة في خلق روح تكافل وتعاون بين العاملين.

ثامناً : الإنفاق الإستثماري على التقنية المصرفية:

يعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني، البنك الرائد في مجال التقنية، حيث يمتلك البنك أحدث أنظمة العمل المصرفية التي تمكنه من إجراء معاملاته بسرعة ودقة فائقة، كما أنه يمتلك أكبر عدد لماكينات الصراف الآلي بلغت أكثر من 145 ماكينة صراف آلي، إضافة إلى إنتشار فروعه في كافة مدن السودان، كما أنه أدخل خدمات مصرفية حديثة أخرى كنقاط البيع والبنك الإلكتروني والجوال المصرفي وغيرها من الخدمات، وتعد كل هذه الخدمات إضافة حقيقية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك برفع الوعي المصرفي والمواكبة للمتغيرات العالمية وتقليل الأعباء على أفراد المجتمع بإختزال الكثير من العمليات والتكلفة والأعباء التي يمكن أن يتحملها العملاء وذلك بإجراء العديد من المعاملات دون تكلفة مالية أو بأقل تكلفة.

تاسعاً : الإنتشار الجغرافي للبنك

لقد سعى البنك منذ تأسيسه نحو زيادة انتشاره الجغرافي لتحقيق فرص أوسع لزيادة انتشار التعامل الإسلامي في المجال المصرفي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف الإسلامية وتحقيق البعد التنموي الإقتصادي والإجتماعي حتى بلغ عدد فروعه التي غطت كل أرجاء البلاد 72 فرعاً في العام 1995م. هذا النمو المتسارع كان بالفعل استجابة وتحقيقاً لأهداف الإستراتيجية القومية الشاملة في تحقيق الانتشار الجغرافي وقد شكل الإنتشار الجغرافي، وا ٍستجابة لمتطلبات توفيق أوضاع البنوك وا ٍعادة الهيكلة التي أقرها بنك السودان آنذاك تم تقليص فروع البنك لتصل إلى 37 فرعاً إلى جانب أكثر من 30 مكتب صرف ونافذة لتقديم الخدمة المصرفية تغطي ولاية الخرطوم والولايات الأخرى.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

القسم الأول : نسبة الاستجابة و تحليل الاستبيان

و قد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسيين يغطيان الدراسة وفقاً لما يلي :

- التوزيع التكراري لاجابات الدراسة
- اختبار و تحليل فرضيات الدراسة

أ- نسبة الاستجابة :

جدول رقم (3-2-1)

نسبة الاستجابة

الرقم	البيان	الاستجابة

1	مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	44
2	مجموع الاستبانات التي تم ارجاعها	44
3	الاستبانات التي لم تسترد	0
4	مجموع الاستبانات المستبعدة	1
5	مجموع الاستبانات المستخدمة	43
6	نسبة الاستجابة	%97.73

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

ب- معامل الثبات reliability :

يستخدم لقياس مدى استقرار محاور الاستبيان و الاجابات عليه و عدم تناقضها مع نفسها ، بمعنى الحصول على نفس النتائج اذا تم توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس العينة .

جدول رقم (3-2-2)

معامل ألفا كرنباخ لثبات عبارات الاستبانة

عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرنباخ
15	0.8675

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

من الجدول رقم (3-2-2)يتضح أن قيمة معامل ألفا كرنباخ قد بلغت 0.8675 و ذلك يعني أن نسبة صدق و ثبات الاستبانة هي 87% أي أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات ممتاز و هذا ما يحقق أغراض الدراسة و يجعل نتائج التحليل الاحصائي مقبولة .

القسم الثاني : وصف البيانات الأساسية :

جدول رقم (3-2-3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	43	%100
أنثى	0	%0
المجموع	**43**	**%100**

الشكل (3-2-1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

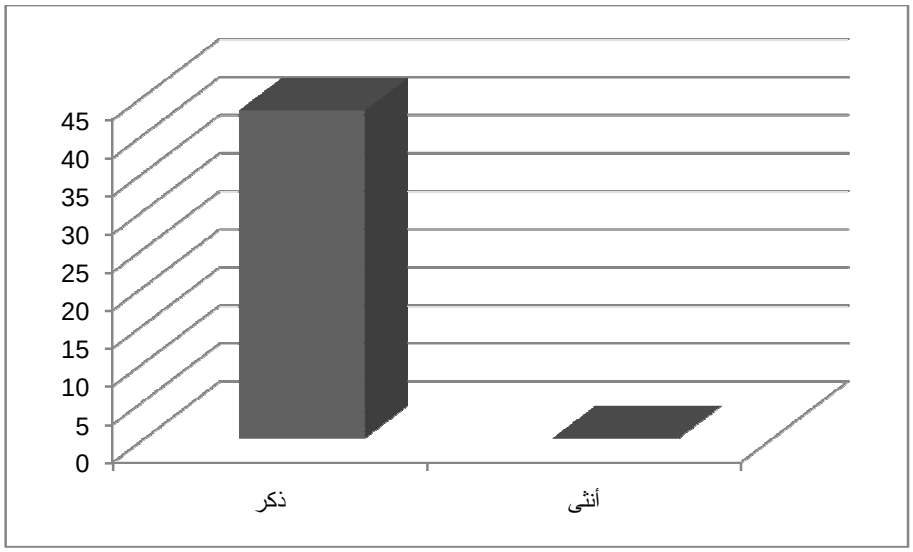

يتضح من الجدول (3-2-3) و الشكل **(3-2-1)**أن كل أفراد عينة الدراسة هم ذكور بعدد (43) و بنسبة (100%) من العينة الكلية .

1-المؤهل الأكاديمي

الجدول (3-2-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **المؤهل الأكاديمي**

المؤهل الأكاديمي	التكرار	النسبة
دبلوم وسيط	1	%2.3
بكلاريوس	22	%51.2
ماجستير	17	%39.5
دكتوراه	2	%4.7
أخرى	1	%2.3
المجموع	**43**	**%100**

الشكل (2-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الأكاديمي

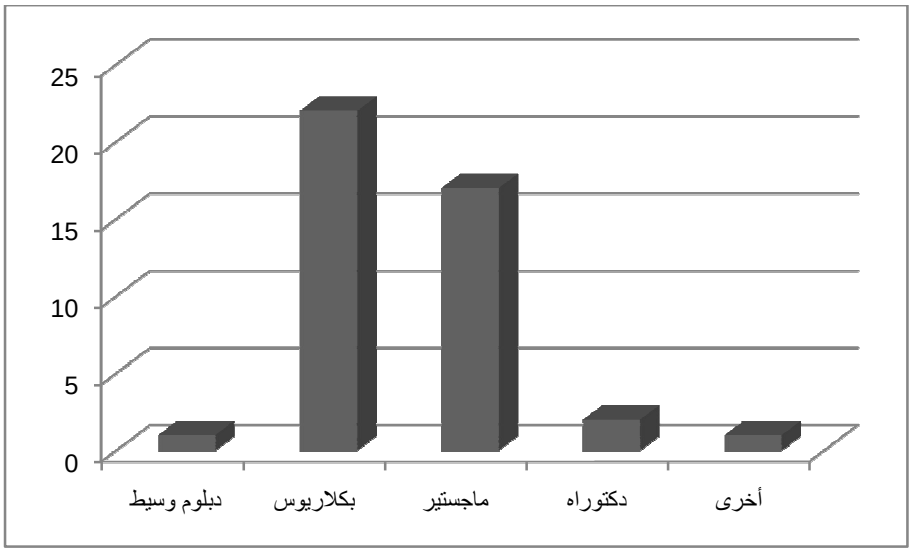

يتضح من الجدول (4-4) و الشكل (4-2) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل بكالريوس بعدد (22) فرداً و بنسبة (51.2%) ، يليهم الذين يحملون مؤهل ماجستير بعدد (17) أفراد و بنسبة (39.5%) ، و الذين لديهم مؤهل دكتوراه بعدد (2) و نسبة (4.7%) ، ثم الذين لديهم مؤهل دبلوم وسيط و مؤهل آخر غير وارد بعدد (1) و نسبة (2.3%) لكل فئة من العينة الكلية .

2-التخصص العلمي

الجدول (5-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	7	%16.3
تكاليف و محاسبة ادارية	0	%0
ادارة أعمال	11	%25.6
اقتصاد	9	%20.9
دراسات مصرفية	5	%11.6
أخرى	11	%25.6
المجموع	**43**	**%100**

الشكل (3-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

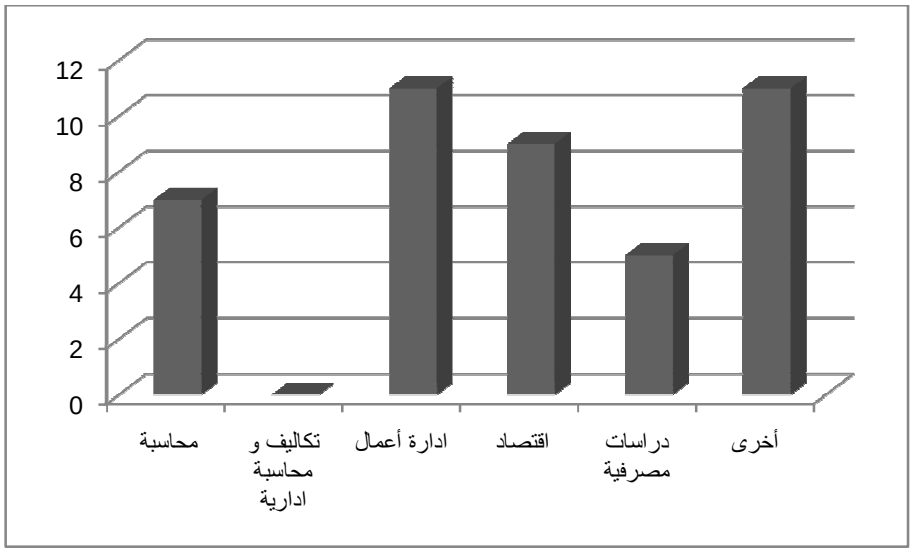

يتضح من الجدول (5-4) و الشكل (3-4) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة من تخصص ادارة أعمال و تخصصات أخرى غير مذكورة بعدد (11) فرد و بنسبة (25.6%) لكل فئة ، يليهم الذين من تخصص اقتصاد بعدد (9) و بنسبة (20.9%) ، ثم الذين تخصصهم محاسبة بعدد (7) و بنسبة (16.3%) ،و أخيراً الذين من تخصص دراسات مصرفية بعدد (5) و بنسبة (11.6%) من العينة الكلية ▪

3- المؤهل المهني

الجدول (4-6)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة
زمالة بريطانية	1	%2.3
زمالة أمريكية	0	%0.00
زمالة عربية	0	%0.00
زمالة سودانية	0	%0.00
أخرى	42	%97.7
المجموع	**43**	**% 100**

الشكل (4-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

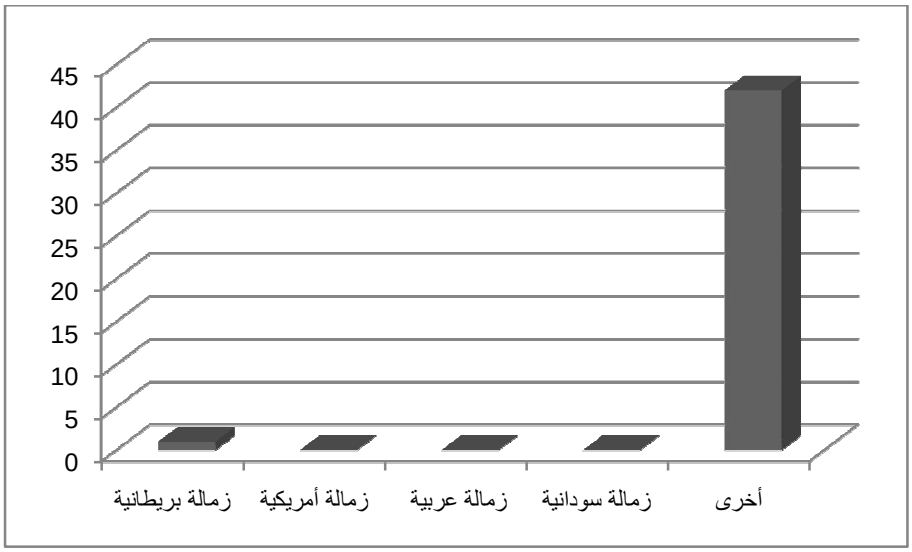

يتضح من الجدول (4-6) و الشكل (4-4) أن المؤهل المهني لأغلب أفراد عينة الدراسة هو مؤهل أخر غير وارد و بعدد (42) فرد و بنسبة (97.7%) ، يليهم الحاصلين على زمالة بريطانية بعدد (1) و بنسبة (2.3%) من العينة الكلية .

4- المركز الوظيفي

الجدول (4-7)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير عام	0	0.0%
مدير مالي	0	0.0%
مدير ادارة	5	%11.6
مراجع مالي	0	0.0%
مراجع خارجي	0	0.0%
محاسب	21	%48.8
أخرى	17	%39.5
المجموع	**43**	**% 100**

الشكل (5-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

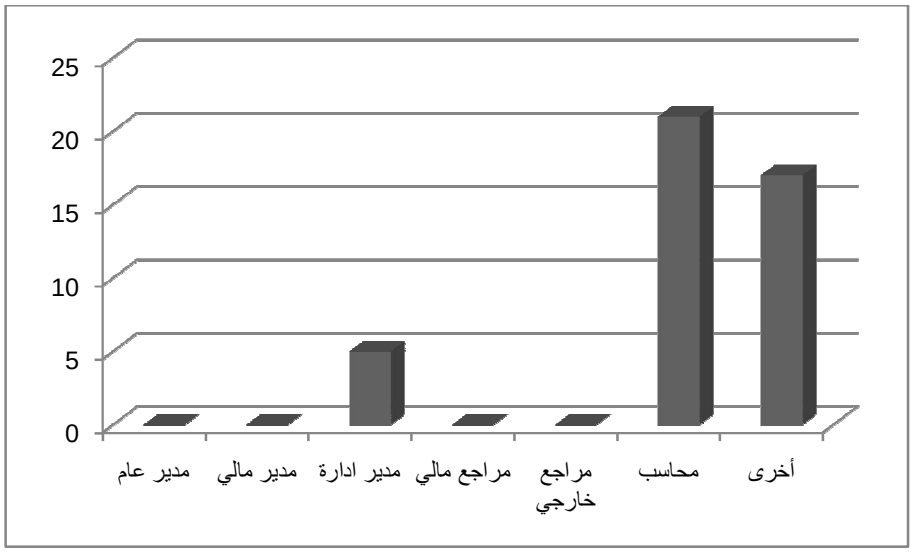

يتضح من الجدول (7-4) و الشكل (5-4) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يعملون كمحاسبين بعدد (21) فرد و بنسبة (48.8%) ، يليهم الذين لديهم مركز وظيفي أخر غير مذكور بعدد (17) و بنسبة (39.5%)، و أخيراً الذين يعملون في وظيفة مدير ادارة بعدد (5) و بنسبة (11.6%) من العينة الكلية .

5- سنوات الخبرة

الجدول (8-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	5	%11.6
من 6-10 سنوات	19	%44.2
من 11-15 سنة	5	%11.6
من 16-20 سنة	4	%9.3
أكثر من 20 سنة	10	%23.3
المجموع	**43**	**% 100**

الشكل (6-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

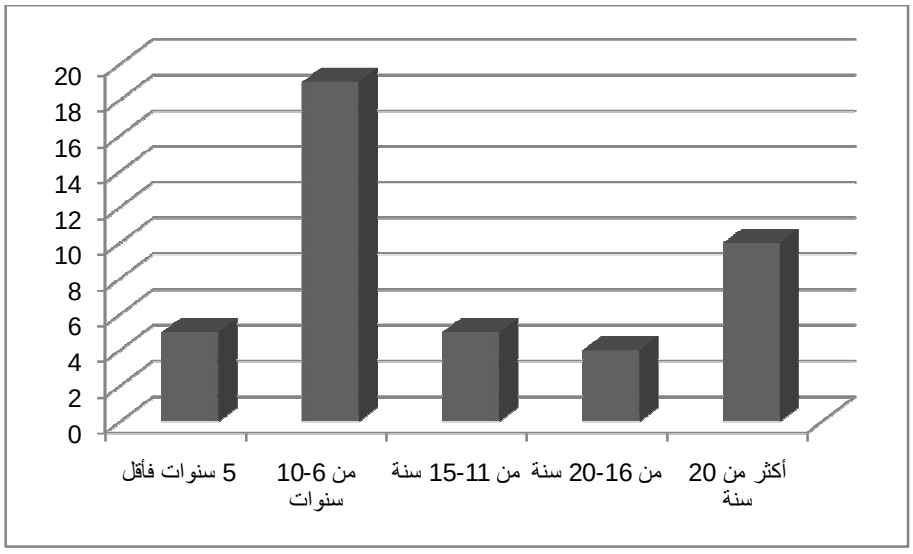

يتضح من الجدول (8-4) و الشكل (6-4) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تبلغ سنوات خبرتهم من 6-10 سنوات بعدد (19) فرد و بنسبة (44.2%) ، يليهم الذين أكثر من 20 سنة بعدد (10) و بنسبة (23.3%) ، ثم أقل من 5 سنوات و من 11-15 سنة بعدد (5) و بنسبة (11.6%)لكل فئة ، و أخيراً يليهم الذين من 16-20 سنة بعدد (4) و بنسبة (9.3%) من العينة الكلية .

القسم الثالث : اختبار و تحليل عبارات الاستبيان

الفرضية الأولى : المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الاستثمار.

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى .

الجدول (9-4)

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى ، الجدول (10-4) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير أوافق	غير أوافق بشدة
1-يدرك المستثمر في سوق الاوراق المالية أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار .	13	25	4	1	0
2-المستثمرين يدركون أهمية هذه المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار .	10	27	5	1	0
3- المستثمر لديه المعرفة الكافية بمفاهيم و مبادئ الاستثمار .	6	17	16	4	0
4- المستثمر يناقش المطلعين و خبراء سوق المال قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية .	10	20	11	2	0
5-القوانين و الأنظمة و التشريعات الصادرة عن سوق الأوراق المالية تؤثر ايجاباً على القرارات الاستثمارية .	9	25	9	0	0

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-يدرك المستثمر في سوق الاوراق المالية أهمية المعلومات المحاسبية	32.442	3	0.000	2.000	موافق

في ترشيد قرار الاستثمار .					
2-المستثمرين يدركون أهمية هذه المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار .	36.535	3	0.000	2.000	موافق
3- المستثمر لديه المعرفة الكافية بمفاهيم و مبادئ الاستثمار .	12.535	3	0.006	2.000	موافق
4- المستثمر يناقش المطلعين و خبراء سوق المال قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية .	15.140	3	0.002	2.000	موافق
5-القوانين و الأنظمة و التشريعات الصادرة عن سوق الأوراق المالية تؤثر ايجاباً على القرارات الاستثمارية .	11.907	2	0.003	2.000	موافق
متوسط الفرضية الأولى	11.419	11	0.409	2.000	موافق

من الجدول أعلاه :

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (32.442) والقيمة الاحتمالية (0.001) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (10-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين.
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (36.535) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (10-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (12.535) و القيمة الاحتمالية (0.006) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (10-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (15.140) والقيمة الاحتمالية (0.002) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81)واعتماداً على ما ورد في الجدول (10-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (11.907) والقيمة الاحتمالية (0.003) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)واعتماداً على ما ورد في الجدول (10-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الأولى (11.419) و القيمة الاحتمالية (0.409) و هذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (11) ومستوى دلالة (5%) و البالغة (19.68)واعتماداً على ما ورد في الجدول (10-4) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة على أنه المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الاستثمار.

الفرضية الثانية : لا يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار .

الجدول (11-4)

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي

العبارة	المقياس " التكرار"				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الاستثمار .	2	18	8	14	1
2-كفاية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من وجهة نظر المستثمرين في ترشيد قرارات الاستثمار .	5	17	16	5	0
3-تؤثر المعلومات المالية المحاسبية المنشورة في قرارات الاستثمار .	7	27	8	1	0
4-مخرجات المعلومات المحاسبية تساعد على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة .	11	28	3	1	0
5-ءً على مخرجات المعلومات المحاسبية يمكن اعادة دراسة القرارات الاستثمارية و تقييمها .	13	25	4	1	0

لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية ، الجدول (12-4) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الاستثمار .	25.488	4	0.000	3.000	محايد
2-كفاية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من وجهة نظر المستثمرين في ترشيد قرارات الاستثمار .	12.349	3	0.006	2.000	موافق
3-تؤثر المعلومات المالية المحاسبية المنشورة في قرارات الاستثمار .	35.419	3	0.000	2.000	موافق
4-مخرجات المعلومات المحاسبية تساعد على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة .	42.116	3	0.000	2.000	موافق
5-اءً على مخرجات المعلومات المحاسبية يمكن اعادة دراسة القرارات الاستثمارية و تقييمها .	32.442	3	0.000	2.000	موافق
متوسط الفرضية الثانية	**28.860**	**9**	**0.001**	**2.200**	**موافق**

من الجدول أعلاه :

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (25.488) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (9.49) واعتماداً على ما ورد في الجدول (12-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح المحايدين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (12.349) و القيمة الاحتمالية (0.006) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (12-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (35.419) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (12-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (42.116) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (12-4) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح المو افقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (32.442) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (12-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثانية (28.860) و القيمة الاحتمالية (0.001) و هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (9) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (15.92) واعتماداً على ما ورد في الجدول (12-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنه لا يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار.

الفرضية الثالثة : توجد معلومات أخرى غير وارده في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار.

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة .

الجدول (13-4)

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة ، الجدول (14-4) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير .	11	25	7	0	0
2- يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير .	21	23	7	1	0
3-توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار .	10	28	5	0	0
4- توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار .	12	25	6	0	0
5-درجة الثقة في المعلومات المحاسبية و تقرير مراجع الحسابات و معلومات سوق الاوراق المالية كافية .	3	20	16	4	0

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير .	12.465	2	0.002	2.000	أوافق

2- يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير .	24.256	3	0.000	2.000	أوافق
3-توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار .	20.419	2	0.000	2.000	أوافق
4- توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار .	13.163	2	0.001	2.000	أوافق
5-درجة الثقة في المعلومات المحاسبية و تقرير مراجع الحسابات و معلومات سوق الاوراق المالية كافية .	20.349	3	0.000	2.000	أوافق
متوسط الفرضية الثالثة	**28.860**	**9**	**0.001**	**2.000**	**أوافق**

من الجدول أعلاه :

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (12.465) و القيمة الاحتمالية (0.002) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (14-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (24.256) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (14-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (20.419) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (14-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (13.163) والقيمة الاحتمالية (0.001)و هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)واعتماداً على ما ورد في الجدول (14-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (20.349) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81)واعتماداً على ما ورد في الجدول (14-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثالثة (28.860) و القيمة الاحتمالية (0.001) و هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (9) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (16.92)واعتماداً على ما ورد في الجدول (14-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنهتوجد معلومات أخرى غير وارده في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار .

اولاً :النتائج

من خلال العرض النظري للدراسة وتحليل بيانات الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الي الاتي:

1. تم التوصل إلى أن المستثمرون يدركون أهمية المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية.
2. يستخدم المستثمر المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للشركات والتي تعتبر غير كافية من وجهة نظر المستثمرين في ترشيد قرارتهم الاستثمارية بشكل مرتفع
3. ارتفاع تكلفة الحصول على المعلوماتالمحاسبية، و عدم توفر المعلومات المحاسبية بالدقة والسرعة المطلوبة و عدم الثقة المطلقة في طرق إعداد المعلومات المحاسبية، و عدم إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية على التنبؤ في المستقبل، وصعوبة المقارنة بين بدائل الاستثمار بسبب اختلاف طرق الإعداد والإفصاح.
4. قلة الخبرة العملية عند المستثمر، وضعف المعرفة العملية بالأمور والمعلومات المحاسبية، وبُعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبيالعملي، و عدم اكتساب مهارات وظيفية للتعامل مع المعلومات المحاسبية.
5. عدم نشر تقارير دورية و عدم وجود تعليمات افصاح أكثر وضوحا فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية.

ثانياً :التوصيات

بناءاً علي نتائج الدراسة نوصي بالاتي :

1- ضرورة وجوب تعزيز إدراك المستثمرين وقناعتهم بأهمية استخدام المعلومات المالية لترشيد قراراتهم الاستثمارية وتعريفهم بمزايا و أثر ذلك الاستخدام على قرارتهم المالية, و ذلك عبر تحفيز المستثمرين على الالتحاق بالدورات التدريبية لاكتساب المهارات الخبرة العمليةو المعرفة بالأمور والمعلومات المحاسبية.

2- ضروره الاهتمام بنشر معلومات السوق والمعلومات المحاسبية الجوهرية وذلك بصفة مستقلة بالصحف الرسمية, أو عبر اصدار صحيفة متخصصة في هذا الموضوع.

3. العمل علي زيادة ثقة وقناعة المستثمرين في المعلومات المحاسبية وطرق إعدادها، وذلك عبر التنظيم السليم لمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات.

4- ضرورة الاهتمام بوظيفة تحليل القوائم المالية وذلك لمساعدة المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة المحاسبية لتقديم النصح والمشورة لهم، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات مالية تتولى هذه المهمة.

5- تعزيز قانون سوقالأوراق المالية بتعليمات افصاح أكثر وضوحا وا إلزاما للشركات, و تعزيز دور مدققي الحسابات في زيادة دقة و جودة المعلومات المحاسبية المنشورة.

6- ضرورة توفير المعلومات المحاسبية بالسرعة المطلوبة, و ذلك عبر نشر تقارير دورية ربع سنوية تساعد المستثمرين على تقييم أداء الشركات ومن ثم اتخاذ قرارات الاستثمار. على أن تشتمل التقارير المنشورة على معلومات كافية عن تغير السياسات المحاسبية وأثرها على البيانات المالية للشركة

6-ضرورة تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية, و توحيد طرق الإعداد والإفصاح ليتم المقارنة بين بدائل الاستثمار بسهولة.

قائمة المراجع :

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المراجع العربية :

1. دحسين بلعجوز ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ،2009.
2. د.أحمد حلمي جمعة وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الاردن ،ط2003،1
3. الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
4. عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
5. جمعة محرم والخطيب، محاسبة الإدارة ونماذج العمليات في اتخاذ القرارات، مصر، 1999.
6. منصور البدوي، دراسات في أساليب الكمية واتخاذ القرارات، دار الجامعية، 2000.
7. نادرة أيوب، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر التوزيع، الأردن، 1997.
8. عبد المطلب عبد الحميد، د ا رسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، .مصر،2006 .
9. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2004
10. أحمد محمد نور ، تصميم وا ٍدارة النظام المحاسبي (مؤسسة شباب الجامعة ، 2000)

11. د.ياسر صادق مطيع وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجمع العربي ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2007.

12. رمضان زيادة ، مباديء الإستثمار المالي (دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 1998)

13. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة،دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ص ، 153-158

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. G. Richard, Myrtle W. Clark and Jack M. Cathey, Schroeder, *Accounting Theory and Analyses,* John Wiley & Sons, Inc. 2001

2. Bodnar, Jeorge H and William S. Hopwood; *Accounting Information System*,Englewood Cliffs, N. J. Prentice-Hall 1995

3. Hendrickson, S. Eldon. and Michael F. Van Breda, *Accounting Theory,* Fifth Edition,Irwin / McGraw-Hill 1992.

4. Patrick artus, adomalies surles marches finance (1990)

رابعاً : الدراسات والرسائل العلمية :

1. دلال خليل الكخن ، الرقابة المحاسبية في ظل الأنظمة الإلكترونية وتطبيقاتها في البنك المركزي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1987/ 1988

2. ياسر جاموس ، مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 1991

3. عماد صالح نعمة الحديثي ، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات التي تستخدم الحاسوب، دراسة ميدانية على المؤسسات المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1993
4. مراد خالد مصلح ردايدة ، أثر المعالجات الآلية على أنظمة المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية في دائرة الجمارك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، 1998/1997.
5. رمضان عبد الهادي حامد، العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان 1999
6. برهان صباح الحلو ، أثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2000
7. محمد شمس الدين شريف نصر. دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية : دراسة ميدانية لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية / محمد شمس الدين شريف نصر ؛ هلال يوسف صالح .- الخرطوم : جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، 2014
8. مواهب محمد الحسن بخيت دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثماريةدراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية/مواهب محمد الحسن بخيت؛فتح الرحمن الحسن منصور.-الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،الدراسات التجاريه،2008.
9. مصطفي آدماية آدم عبد الله .نظم المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد واتخاذ قرارات التمويل : دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية / مصطفي آدماية آدم

عبد الله ؛ بابكر إبراهيم الصديق -.الخرطوم : جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا ، الدراسات التجارية ، 2009

10. سامي السيد دفع الله سلامه . أثر العولمة الاقتصادية على نظم المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات : دراسة تحليلية تطبيقية للمؤسسات التجارية في السودان / سامي السيد دفع الله سلامه ؛ مصطفى نجم البشاري -. الخرطوم : جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا ، الدراسات التجارية ، 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة و التمويل

السيد /.....

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استبيان :-

ان التقدم لايمكن تحقيقه الا من خلال ربط الجوانب النظرية بالجوانب الميدانية حيث اننا نقوم باجراء دراسة (دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية) الخاص بجمع البيانات عن الاداء االمحاسبي لعدد من شركات والبنوك .

عليه فان تعاونكم معنا سيكون له بلغ الاثر للحصول علي افضل النتائج ونفيد سيادتكم علماً بان كل ما تدلون به من بيانات سيكون موضوع اهتماما البحث ولن تستخدم الا لاغراض البحث العلمي فقط .

وشكراً لكم

الباحثون:

1. مصعب محمد احمد محمد زين
2. عبدالله موسي الامين طه
3. مصعب الجيلي عمر صالح
4. معاذ احمد علي محمد
5. نمارق محمد مصطفي محمد
6. عبير عبيد ابشر

القسم الاول : البيانات الشخصية :

يرجى وضع علامة (✓) أمام الاجابة الصحيحة .

النوع : -

ذكر ☐ أنثي ☐

المؤهل العلمي :

دبلوم وسيط ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐

دكتوراة ☐ أخرى ☐

التخصص العلمي :

محاسبة ☐ تكاليف ومحاسبة إدارية ☐ إدارة أعمال ☐

اقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐ أخرى ☐

المؤهل المهني :

زمالة بريطانية ☐ ☐ ☐

زمالة سودانية ☐ أخرى ☐

المركز الوظيفي :

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إدار ة ☐

مراجع مالي ☐ مراجع خارجي ☐ محاسب ☐

سنوات الخبرة : 5 س ☐ من6-10 ☐ من 11-15 س ☐

من 10-20 سنة ☐ اكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني عبارات الاستبانة:

: ضع علامة (✓) أمام مستوي المرافقه المتناسب :

م	عبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الفرضية الأولى : المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الإستثمار					
1-	يدرك المستثمر في سوق للأوراق المالية أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار					
2-	المستمرين يدركون أهمية هذه المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار					
3-	المستثمر لديه المعرفة الكافية بمفاهيم ومباديء الإستثمار					
4-	المستثمر يناقش المطلعين وخبراء سوق المال قبل اتخاذ القرارات الإستثمارية					
5-	القوانين والأنظمة والتشريعات الصادرة عن سوق الأوراق المالية تؤثر إيجاباً على القرارات الإستثمارية .					
	الفرضية الثانية : لا يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإستثمار					
6-	المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية غير كافية لترشيد قرار الاستثمار					
7-	كفاية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من وجهة نظر المستثمرين في ترشيد قرارات الاستثمار					
8-	تؤثر المعلومات المالية المحاسبية المنشورة في قرارات المستثمر					

9-	مخرجات المعلومات المحاسبية تساعد على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة					
10-	ٍء على مخرجات المعلومات المحاسبية يمكن إعادة دراسة القرارات الإستثمارية وتقيمها					
	الفرضية الثالثة : توجد معلومات أخرى غير وارده في القوائم المالية تؤثر في قرار الإستثمار					
11-	يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير					
12-	يستخدم المستثمر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار بشكل كبير					
13-	توجد معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار					
14-	وجود معلومات أخرى غير واردة في القوائم المالية تؤثر في قرار الاستثمار					
15-	درجة الثقة في المعلومات المحاسبية وتقرير مراجع الحسابات ومعلومات سوق الأوراق المالية كافية					

ملحق رقم (2)

محكمي الاستبانة

لجنة محكمين الاستبانة

الاسم	العنوان	الدرجة الوظيفية
د/زهير احمد علي	جامعة السودان للعلوم والتكولوجيا	استاذ مساعد
د/ بابكرابراهيم الصديق	جامعة السودان للعلوم والتكولوجيا	استاذ مساعد